

علوم اللغة

دراسات علمية مُحَكَّمة تصدر أربع مرات في السنة

كتاب دوري

(٢٠)

٢٠٠٢

العدد الرابع

المجلد الخامس

رئيس التحرير

أ.د. محمود فهمى حجازى (القاهرة)

مدير التحرير

د. مجدى إبراهيم يوسف (حلوان)

نائب رئيس التحرير

أ.د. سعيد حسن بحيرى (عين شمس)

أ.د. عمر صابر عبد الجليل (القاهرة)

المستشارون العلميون

أ.د. جوزيف ديشى (ليون ٢) أ.د. عبده على الراجحى (الاسكندرية)

أ.د. حسن حمزة (ليون ٢) أ.د. كمال محمد بشر (القاهرة)

أ.د. حمزة المزينى (الرياض) أ.د. مانفرد فويدخ (أمستردام)

أ.د. رنيفة جورج خورى (هيدلبرج) أ.د. محمد عونى عبد الرؤوف (عين شمس)

أ.د. السعيد محمد بدوى (الجامعة الأمريكية بالقاهرة)

أ.د. فولفديترش فيشر (ارلانجن) أ.د. صلاح الدين صالح (بنى سويف)

شماره ثبت ٩٠٨٣٣

تاريخ ١٣٨٤/٥/٢٥

دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

علم أصول الفقه

دراسات علمية محكمة تصدر أربع مرات في السنة

كتاب دوري

مجموع ٢٠٠٢٤

حقوق الطبع والنشر محفوظة، ولا يُسمح بإعادة نشر هذا العمل كاملاً أو أي قسم من أقسامه، بأي شكل من أشكال النشر أو استنساخه أو ترجمته، أو اختزاله في أي شكل من أشكال نظم استرجاع المعلومات، إلا بإذن كتابي من الناشر. قيمة الاشتراك السنوي:

(داخل جمهورية مصر العربية)

٨٠ جنيهاً مصرياً

(خارج جمهورية مصر العربية شاملاً البريد)

٨٠ دولاراً أمريكياً

سعر العدد

(داخل جمهورية مصر العربية)

٢٠ جنيهاً مصرياً

(خارج جمهورية مصر العربية شاملاً البريد)

٢٠ دولاراً أمريكياً

استغفار خاصة للطلبة

المراسلات

توجه جميع المراسلات الخاصة إلى

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

ص ب (٥٨) الدواوين - القاهرة ١١٤٦١ - جمهورية مصر العربية

تليفون ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

المحتويات

البحوث	الصفحة
- ظواهر صوتية فى كتاب البيان فى غريب القرآن لابن الأنبارى	٩
د. قبارى محمد شحاته	
- حروف العلة «دراسة لغوية»	١٢٥
د. عبد الحميد عليوة مسعد	
- مصطلح علم الحديث والتقعيد النحوى عند سيبويه	١٨٣
د. فكرى محمد سليمان	



مركز تحقيقات لغوية وادبية اسلامية

مصطلح علم الحديث

والتقعيد النحوي عند سيبويه

د. فكري محمد سليمان
قسم اللغة العربية - كلية الآلن
جامعة عين شمس

مقدمة

موضوع هذا البحث هو : مصطلح علم الحديث والتقعيد النحوي عند سيبويه .

لقد كان علم الحديث من أهم العلوم التي حرص سيبويه على تعلمها منذ نشأته، فقد حضر حلقات علماء الحديث، الذين تلقى العلم على أيديهم حماد بن سلمة بن دينار البصري، وقد أخطار سيبويه في إعراب ونطق بعض الكلمات أمام حماد بن سلمة فصحح له حماد ما أخطأ فيه، وبسبب خطئه هذا، اندفع سيبويه نحو العلوم اللغوية ينهل من ينابيعها حتى أصبح إماماً للعربية .

وتهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى تأثير سيبويه بمصطلحات علم الحديث عند تقعيده القواعد والأصول النحوية، كما تهدف الدراسة أيضاً إلى معرفة المعايير التي استند إليها سيبويه عند إطلاقه الأحكام النحوية التي أصدرها على التراكيب المفترضة التي صنعها من أجل التفسير والشرح، والتراكيب المسموعة من العرب، مثل : صحيح ، حسن ، ضعيف، قبيح إلخ .

وهناك كتاب بعنوان : مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوى عند العرب { د. شرف الدين على الراجحي، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، بدون تاريخ } .

يدور هذا الكتاب حول تأثير اللغويين بطريقة المحدثين فى اكتساب العلم، وطرق الأخذ، ونقد السند، والجرح والتعديل، والتصحيح والتحريف، ونقد المتن.

والدراسة السابقة تختلف فى موضوعها ونهجها عن الدراسة التى قام بها الباحث هنا، وأغلب ظن الباحث أن موضوع هذا البحث وهو مصطلح الحديث والتفعيد النحوى عند سيبويه لم يدرس من قبل.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على أهم المراجع التى تناولت تدوين الحديث وكذلك التى اهتمت بمصطلح الحديث وأقسامه . كما اعتمدت على كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون. الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣ - ١٩٧٩ م.

وتتضمن هذه الدراسة النقاط التالية :

- تدوين الحديث .
- اهتمام سيبويه بتعلم الحديث، وأثر ذلك فى اتجاهه نحو العلوم اللغوية.
- مراعاة الدقة فى فصاحة النص اللغوى بين اللغويين والمحدثين.
- منهج سيبويه فى جمع اللغة.
- بين مصطلح الحديث ومصطلحات التفعيد عند سيبويه.
- أقسام الحديث : الصحيح ، الحسن ، الضعيف وأقسام كل قسم منها.
- التفعيد عند سيبويه .

- الأحكام النحوية عند سيويه ومنها : صحيح مستقيم، حسن ، محال، جيد ، أجود ، ضعيف ، قبيح ضعيف ، خبيث ، خطأ ، ردى .
وارتباط هذه الأحكام بالظواهر التالية : الإعراب، التقديم والتأخير، العامل ، الحذف، الفصل ، بناء الكلام .
- الخاتمة ، وتتضمن أهم نتائج البحث .



مركز تحقيقات كالمبيوتر علوم رسلدى

مصطلح علم الحديث والتقعيد النحوي عند سيبويه

الحديث:

المعنى اللغوي:

الحديث : نقيض القديم . وحدث أمر أى وقع . والحديث: الجديد من الأشياء . والحديث : الخبر يأتى على القليل والكثير . والجمع : أحاديث .
والحديث : ما يحدث به المحدث .

ورجل حَدِّثٌ وحَدَّثٌ وحَدِّثٌ وحَدِّثٌ، ومُحَدِّثٌ بمعنى واحد : كثير الحديث حسن السياق له . كل هذا على النسب^(١) .

الحديث : كل ما يتحدث به من كلام وخبر . والحديث : الجديد . يقال :
هو حديث عهد بكذا : قريب عهد به^(٢) .

المعنى الاصطلاحي:

تطلق كلمة حديث على «ما أثر ونقل عن النبي محمد ﷺ من قول ،
وفعل ، وتقرير ، وصفات .

ويراد بـ «التقرير» «ما فعله أحد الصحابة أمام رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقره ولم ينهه عنه» ، كما يراد بـ «الصفات» « أقوال الصحابة فى وصف الرسول ووصف الحالات التى يمر بها»^(٣) .

(١) ابن منظور، لسان العرب ، مادة : حدث .

(٢) المعجم الوسيط ، مادة : حدث .

(٣) د. بكرى شيخ أمين ، أدب الحديث النبوى ، دار الشروق بيروت - القاهرة ط. الخامسة ١٩٨١م .

كما تقدم من عرض للمعنى اللغوي والاصطلاحى لكلمة «حديث» نلاحظ وجود علاقة بين المعنيين، فمن المعانى اللغوية لمادة حدث : الخبر، والوقوع ، وهو ما دل عليه المعنى الاصطلاحى ، من إخبار الرسول لأمته بأشياء وتقديره صلى الله عليه وسلم لأشياء حدثت من بعض الصحابة .

تدوين الحديث :

الحديث النبوى الشريف هو المصدر الثانى من مصادر التشريع فى الإسلام بعد القرآن الكريم .

وقد نهى رسول الله ﷺ عن كتابة الحديث أول الأمر فقد روى مسلم فى صحيحه أن رسول الله ﷺ قال : « لا تكتبوا عنى شيئاً إلا القرآن ، ومن كتب عنى شيئاً غير القرآن فليمحاه » .

ويرجع نهى الرسول الكريم عن كتابة الحديث فى أول الأمر للأسباب^(١) الآتية :

١ - خشية الرسول ﷺ اختلاط الحديث بالقرآن الكريم ، وذلك بأن يجمع كاتب آية قرآنية بحديث نبوى فى صحيفة واحدة فيؤدى ذلك إلى الخلط بينهما .

٢ - خشى الرسول ﷺ أن ينشغل المسلمون بالحديث عن القرآن الكريم .

٣ - أن النهى ربما كان موجهاً لمن لا يجيد الكتابة ، أو فى حق من يوثق بحفظه وخيف اتكاله على الكتابة .

(١) د. بكرى شيخ أمين ، أدب الحديث النبوى ص ٣١-٣٢ .

وعندما زالت الأسباب المتقدمة، أذن الرسول بكتابة الحديث، فقد حفظ الكثيرون القرآن الكريم، وأصبح التفريق بين القرآن والحديث واضحاً وضوحاً شديداً أمام الصحابة .

فقد روى أن الرسول ﷺ لما فتح مكة قام فخطب في الناس، فقام رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاه، فقال : «يارسول الله اكتبوا لى ، فقال عليه الصلاة والسلام : اكتبوا لأبى شاه » .

فقد سمح رسول الله ﷺ بالكتابة لأبى شاه . وبسبب حديث النهى وحديث الإباحة فى كتابة الحديث اختلف السلف من الصحابة فى حكم كتابة الحديث إلى طائفتين^(١) :

الأولى : تكره كتابة الحديث ومنها : عمر ، وابن مسعود، وزيد بن ثابت ، وأبو موسى ، وأبو سعيد .

الثانية : وقد أباحت كتابة الحديث ومنها : على ، وابنه الحسن، وأنس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وأكثر الصحابة .

ثم أجمع الصحابة والتابعين بعد ذلك على جواز تدوين الحديث ، وقد بدأ تدوين الحديث فى القرن الأول الهجرى بصفة غير رسمية، فكان عبد الله ابن عمرو بن العاص، يكتب كل ما يسمع من رسول الله ﷺ ، وجمع كل ما سمع فى صحيفة تسمى «الصادقة»^(٢) وقد اشتملت هذه الصحيفة على ألف

(١) ابن الصلاح ، مقدمة ابن الصلاح فى علوم الحديث . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م . ص ٨٨ .

(٢) د. صبحى الصالح . علوم الحديث ومصطلحه عرض ودراسة، دار العلم للملايين ، بيروت، ط الخامسة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٦م . ص ٢٧ ، د. أحمد عمر هاشم، أضواء على مصطلح الحديث . دار المنار . القاهرة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م . ص ٣٨ .

حديث وسميت «الصادقة» لأنها أصدق وثيقة فى كتابة الحديث فى عهد الرسول ﷺ .

فلم يرخص الرسول ﷺ بكتابة الحديث ترخيصاً مطلقاً ، ولم يمنع كتابته منعاً مطلقاً ، وإنما كان متفاوتاً بتفاوت الظروف والأشخاص الكاتبين^(١) .

فتدوين الحديث بدأ فى عهد الرسول الكريم ﷺ بجانب ما حفظ فى صدور الصحابة رضوان الله عليهم ، ولكن هذا التدوين لم يكن شاملاً وكثيراً .

وفى عهد عمر بن عبد العزيز بدأ تدوين الحديث بشكل عام ، فقد ظهر الكذب والنفاق ، وبدأ المنافقون فى وضع بعض الأحاديث تأييداً للفرق والشيخ المختلفة ، كما اتسعت الفتوحات وتباعدت الأمصار ، وخيف على ذهاب العلماء ، فأدت كل هذه الأسباب إلى جمع الحديث وتدوينه حتى لا يضيع على الأمة الإسلامية المصدر الثانى من مصادر التشريع وهو السنة النبوية التى هى بيان لكتاب الله سبحانه وتعالى .

فبدأ الخليفة عمر بن عبد العزيز فى الحث على جمع الحديث وتدوينه فى نهاية القرن الأول الهجرى ، فأرسل إلى أبى بكر بن حزم وأمره بكتابة الحديث .

ففى الموطأ للإمام مالك وصحيح البخارى فى كتاب العلم ، أن عمر ابن عبد العزيز كتب إلى أبى بكر بن حزم : «انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه ، فإنى خفت دروس العلم وذهاب العلماء ، ولا يقبل إلا حديث النبى ﷺ ، وليفشوا العلم ، وليجلسوا حتى يُعَلِّم من لا يعلم ، فإن العلم

(١) د . بكرى شيخ أمين . أدب الحديث النبوى ص ٣٨ .

لا يهلك حتى يكون سراً»^(١).

وقد روى أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى محمد بن مسلم بن عبيد الله ابن شهاب الزهري (ت ١٢٤هـ)، وقد كان عالم أهل الحجاز والشام وأحد الأئمة الأعلام الموثقين، فكان أول من دون بأمر عمر بن عبد العزيز، ثم شاع التدوين في الطبقة التي تلى طبقة الزهري، فكان أول من جمعه :

- ابن جريح بمكة . (ت ١٥٠ هـ) .
- ابن إسحاق (ت ١٥١ هـ) أو مالك (١٧٩ هـ) بالمدينة .
- الربيع بن صبح (ت ١٦٠ هـ) أو سعيد بن أبي عروبة (ت ١٥٦ هـ) . أو حماد بن سلمة بالبصرة (ت ١٧٦ هـ) بالبصرة .
- سفيان الثوري (ت ١٦١ هـ) بالكوفة .
- الأوزاعي (ت ١٥٦ هـ) بالشام .
- معمر بن راشد (ت ١٥٣ هـ) باليمن .
- جرير بن عبد الحميد (ت ١٨٨ هـ) بالري .
- ابن المبارك بخراسان

فكل هؤلاء في عصر واحد، فهم من أهل القرن الثاني الهجري، ويلاحظ أن مما يميز به هذا التصنيف في القرن الثاني الهجري، أن جمع الحديث كان جمعاً مختلطاً بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، كما يرى في موطأ الإمام مالك، ومصنف أبي بكر (ابن أبي شيبة ت ٢٣٥ هـ) .

(١) د. محمد أديب صالح، لمحات في أصول الحديث. المكتب الإسلامي بيروت - دمشق، ط الرابعة

١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م ص ٦٧ .

أما بدء أفراد الحديث النبوي بالتدوين مجرداً عن فتاوى الصحابة وأقوال التابعين فكان على رأس المائتين للهجرة^(١).

سيبويه وعلم الحديث :

كان العلماء في زمان سيبويه يهتمون أول ما يهتمون بتعلم الفقه والحديث، وعندما نما سيبويه شغف بالعلم وأهله، وأقبل على تعلم الحديث والفقه، فصحب علماء الحديث، وحضر حلقاتهم العلمية، وكان من بين هؤلاء العلماء العالم المحدث اللغوي حماد بن سلمة بن دينار البصري.

وقد حرص سيبويه على التعلم على يد حماد، فكان حماد من أوائل العلماء الذين وجهوا سيبويه، ودفعوه إلى تعلم علم العربية. فقد روى نصر بن علي أن سيبويه « كان يستملي من حماد بن سلمة يوماً : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما أحد من أصحابي إلا وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء » فقال سيبويه : « ليس أبو الدرداء ، فقال : لخت ياسيبويه، فقال سيبويه : لاجرم! لأطلبين علماً لاتلجيني فيه أبداً ، فطلب النحو ، ولم يزل يلازم الخليل^(٢) .

فقد أخطأ سيبويه في ضبط كلمة « أبو » ولم ينطقها بالألف ظناً منه أنها اسم ليس، و « ليس » هنا أداة استثناء ، كما ذكر له ذلك عالم الحديث حماد بن سلمة ، ففي الرواية التي رواها الزبيدي في طبقاته أن سيبويه عندما نطق

(١) د. محمد أديب صالح. لمحات في أصول الحديث ص ٦٨.

وانظر د. محمد محمد أبو شهبه، دفاع عن السنة ورد شبهة المستشرقين والكتاب المعاصرين . سلسلة البحوث الإسلامية . مطبعة الأزهر الشريف بالقاهرة ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ص ٤٣ - ٤٤.

(١) القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م. ج ٢ ص ٣٥٠.

الكلمة مرفوعة « أبو الدرداء » رد عليه حماد قائلاً « لحن يسيويه » ليس هذا حيث ذهبت وإنما « ليس » ها هنا استثناء ، فقال : سأطلب علماً لا تلحنني فيه ، فلزم الخليل فبرع^(١) .

فخطأ سيوبه فيما تقدم في الروایتين السابقتين خطأ يرتبط بظاهرة الإعراب ، ووظيفة الكلمة في التركيب اللغوي ، وهو مادفع سيوبه إلى طلب علم العربية ، وملازمته لمجالس علماء اللغة في عصره ، مثل مجلس الأخصش^(٢) مع يعقوب الحضرمي والخليل بن أحمد أستاذه الأول دون منازع .

ولم يكن خطأ سيوبه الإعرابي والذي يرتبط بعلم النحو هو الدافع الوحيد له في طلب علم العربية ولزومه حلقات اللغويين والنحويين ، بل كان خطأه في نطق بنية بعض الكلمات وتغيير وزنها والذي يرتبط بعلم الصرف دافعاً كذلك على تصميمه على تعلم علم العربية حتى برع فيه وأصبح إماماً له .

وكان حماد بن سلمة أيضاً هو الذي نبه سيوبه إلى أنه يلحن في نطق بنية بعض الكلمات ، فيروي أن عبيد الله بن معاذ العنبري قال : « جاء سيوبه إلى حماد بن سلمة فقال له : أحدثك هشام بن عروة عن أبيه في رجل رَعَفَ في الصلاة ؟ فقال : أخطأت يا سيوبه ! إنما هو رَعَفَ . فقال : فانصرف إلى الخليل فشكا إليه ما لقيه به حماد ، فقال : صدق ، ومثل حماد يقول هذا . ورَعَفَ يجوز إلا أنها ضعيفة والكلام رَعَفَ^(٣) .

(١) الزبيدي ، أبو بكر محمد بن الحسن ، طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، ط . الثانية ١٩٥٤ ، ص ٦٤ .

(٢) الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق) ، مجالس العلماء ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض . ط . الثانية ١٤٠٣ هـ . ١٩٨٣ م ص ١١٨ .

(٣) القفطي ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ج ٢ ص ٣٥٣ .

فُنطق سيويه كلمة « رَعْف » بضم العين بدلاً من فتحها أوقعه في «اللحن» ، لذلك هَمَّ إلى أستاذه الخليل ليشكوا له هذه الإهانة اللغوية التي لقيها من أستاذه حماد بن سلمة ، ولقد لفت الخليل نظر سيويه في أول حياته العلمية إلى بعض الأحكام التي تطلق عند التععيد اللغوي مثل الضعف وما يقابله من صحة وقوة ، وهو ما أطلق عليه الخليل مصطلح الكلام حينما قال «والكلام رَعْفٌ» فالكلام هنا عند الخليل هو الصحيح وهو المصطلح الذي ظهر في رواية الزبيدي حيث قال : « فانصرف إلى الخليل فشكا إليه ما لقيه من حماد . فقال : صدق حماد ، ومثل حماد يقول هذا ، ورعف لغة ضعيفة ، والصحيح رَعْفٌ »^(١) .

ويعد هذا اللحن من أوائل الإشارات اللغوية التي تلقاها سيويه على يد حماد بن سلمة المحدث اللغوي المشهور ، والذي أكده الخليل بن أحمد .

وهناك حادثة أخرى ترتبط بوزن الكلمة وطريقة نطقها وأيضاً كتابتها ، كانت سبباً في دفع سيويه إلى تعلم العربية ، فيقول الزجاجي : «حدثنا أبو جعفر قال : حدثنا ابن عائشة عبيد الله قال : حدثنا حماد بن سلمة قال : جاء سيويه مع قوم يكتبون شيئاً من الحديث ، فكان فيما أملت ذكر الصفا عن رسول الله ﷺ فقلت : « سعد رسول الله ﷺ الصفا » وهو الذي كان يستعمل فقال « سعد النبي ﷺ الصفاء » فقلت : يا فارسي لا تقل الصفاء ، لأن الصفا مقصور . فلما فرغ من مجلسه كسر القلم وقال : لا أكتب شيئاً حتى أحكم العربية »^(٢) .

فتوجيه اللوم من الأستاذ إلى تلميذه عن طريق أسلوب النداء ، وندائه بالنسب إلى موطنه الأصلي ، ربما أشعر سيويه أنه ليس من أصحاب السليقة

(١) الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ص ٦٦ .

(٢) الزجاجي ، مجالس العلماء . تحقيق عبد السلام هارون ص ١١٨ .

اللغوية، فهو ليس بعربي ، وهذا مادفع سيبويه دفعا قويا إلى حضور حلقات العلماء ينهل من علمهم حتى أصبح إماما للعربية .

كما سبق يتبين لنا أن سيبويه اتبع طريقة الاستملاء، وكذلك الاستفسار والسؤال عند تعلمه علوم العربية ، وكانت الأولى على يد حماد ابن سلمة ، والثانية على يد أستاذه الخليل بن أحمد وهي الأكثر استعمالاً كما يتضح ذلك في كتابه .

وقد ظل سيبويه متصلاً بعلم الحديث، حتى عندما كبر وأصبح يلقي دروسه في حلقة خاصة به بالبصرة ، كان يذكر لرواده بعض الأحاديث .

فيروي أن محمد بن سلام قال : « كان سيبويه النحوي جالسا في حلقة بالبصرة فتذاكرنا شيئا من حديث قتاده ، فذكر حديثا غريبا وقال : لم يرو هذا إلا سعيد بن أبي العروبة . فقال له بعض ولد جعفر بن سليمان ماهاتان الزائدتان يا أبا بشر ؟ فقال : هكذا يقال ، لأن العروبة هي الجمعة ، ومن قال عروبة فقد أخطأ فقال ابن سلام : فذكرت ذلك ليونس فقال : أصاب لله دره ! »^(١) .

فقد حرص سيبويه أول ما حرص على حضور حلقات أهل الفقه والحديث، وقد ساعده على ذلك معرفة أحكام هذين العلمين وطريقة العلماء فيهما ، مما جعله يعكس تلك المعرفة على علم العربية عندما اشتد عوده ، وأحكم قواعد العربية ، فبدأت تظهر عنده بعض المصطلحات التي ألم بها من علم الحديث عندما أراد أن يقعد للغة .

(١) الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ص ٦٧ .

بين المحدثين واللغويين :

لم يعرف علم من العلوم اهتماماً شديداً برواته ومنتنه مثلما عرف عن علم الحديث، فقد اهتم علماء الحديث اهتماماً بالغاً براوى الحديث وكذلك بنص الحديث .

ولم يقنع علماء الحديث بأخذ الحديث من المدينة الموطن الأصلي للحديث، ولا من بلادهم التي نشأوا فيها، بل أرادوا أن يوسعوا دائرة سماعهم، فرحلوا إلى جميع الأمصار يسمعون من أفواه العلماء ما يطلبونه من أحاديث توثيقاً للنصوص وتأكيداً لصحة السند.

وقد تكبد العلماء مشاق الرحلة ليحصلوا على مرادهم، ولو كان المراد حديثاً واحداً، فيروى أن جابر بن عبد الله « ابتاع بغيراً فشد عليه رحله وسار شهراً حتى قدم الشام ليسأل عبد الله بن أنيس عن حديث في القصاص ... »^(١).

وقد اهتم علماء الحديث بدراسة الرواة دراسة دقيقة ترتبط بحياتهم العلمية والاجتماعية والعقلية فتتبعوا أحوالهم من حيث النشأة والتلقى، والعدالة أو الفسق، والضبط أو الغفلة، والصدق أو الكذب، وبسبب ذلك نشأ ما يسمى بعلم الجرح والتعديل، وهو العلم الذى يتناول دراسة الرواة دراسة شاملة من جميع الجوانب التى تورث الشك أو الثقة بهم .

وكان الدافع الرئيسى إلى هذا التدقيق فى أحوال رواة الحديث هو صون حديث الرسول ﷺ من أى تغيير أو تبديل، وكان يحدو العلماء فى ذلك قول ابن سيرين رضي الله عنه « إن هذا الحديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم »^(٢).

(١) د. صبحى الصالح، علوم الحديث ومصطلحه، ص ٥٣ - ٥٤.

(٢) د. بكرى شيخ، أدب الحديث النبوى ص ٢٥.

وقد اشترط علماء الحديث شروطاً محددة فيمن يحتج بحديثه وذلك « أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه ، وتفصيله أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً ، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، متيقظاً غير مغفل ، حافظاً إن حدث من حفظه ، ضابطاً ، لكتابه إن حدث من كتابه ، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل من المعاني »^(١) .

فالشروط الواجب توافرها فيمن يروى عنه الحديث أن يكون عدلاً ضابطاً ، والعدالة معناها أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سليماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، أما الضبط فمعناه أن يكون حافظاً يقظاً إن حدث من حفظه ، ضابطاً لكتابه إن حدث منه ، فاهماً بما يحيل من المعاني .

وقد وضع علماء الحديث ألفاظاً في علم الجرح والتعديل فألفاظ التعديل على مراتب أربع هي :

الأول : هو ثقة ، أو متقن ، أو ثبت أو حجة ، أو يقال في العدل حافظ أو ضابط ، فهو ممن يحتج بحديثه .

الثانية : صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به .

الثالثة : هو شيخ .

الرابعة : صالح الحديث .

وألفاظ الجرح أيضاً على مراتب أربع هي :

أولها : هو لين الحديث . الثانية : هو ليس بقوي

الثالثة : ضعيف الحديث . الرابعة : هو متروك الحديث^(٢) .

(١) ابن الصلاح ، مقدمة ابن الصلاح ص ٥٠ .

(٢) الطيبي ، الخلاصة في أصول الحديث تحقيق صبحي السامرائي ، مطبعة الإرشاد بغداد ١٣٩١ هـ -

١٩٧١ م ، ص ٩٠ - ٩٢ .

فأرفع الألفاظ في أحوال رواة الحديث أن يقال حجة أو ثقة وأدناها أن يقال « كذاب ساقط »^(١) .

المكان وعلاقته بالصحيح :

ارتبط المكان بالصحيح من الأحاديث النبوية، كما ارتبط أيضاً بالصحيح من اللغة ، فقد حدد علماء الحديث أصح الأحاديث وربطوها بأماكن معينة ، كما اجتهد علماء اللغة في أخذ اللغة الصحيحة النقية من أفواه العرب في أماكن محددة .

ف نجد عند أهل الحديث أن أصح الأحاديث مارواه أهل المدينة يقول ابن تيمية « اتفق أهل العلم بالحديث على أن أصح الأحاديث ما رواه أهل المدينة ، ثم أهل البصرة ثم أهل الشام ، وقال الخطيب : أصح طرق السنن ما يرويه أهل الحرمين مكة والمدينة فإن التدليس عنهم قليل والكذب، ووضع الحديث عندهم عزيز ، ولأهل اليمن روايات جيدة وطرق صحيحة إلا أنها قليلة ، ومرجعها إلى أهل الحجاز أيضاً ، ولأهل البصرة من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة مالميس لغيرهم مع إكثارهم ، والكوفيون مثلهم فى الكثرة، غير أن رواياتهم كثيرة الدغل، قليلة السلامة من العلل ، وحديث الشاميين أكثر مراسيل ومقاطيع ، وما اتصل منه فإنه صالح والغالب عليه ما يتعلق بالمواظظ »^(٢) .

وكما كان للمكان تأثير فى تحديد أصح الأحاديث ، كان له أيضاً أثر واضح فى تحديد الصحيح من اللغات فقد حدد علماء اللغة القبائل التى يؤخذ عنها

(١) ابن الصلاح . مقدمة ابن الصلاح ص ٥٩ .

وانظر ابن كثير الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، تأليف أحمد محمد شاکر ، دار الكتب بيروت - لبنان ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م ص ١٣٠ ، ١٤٨ .

(٢) د. صبحى الصالح ، علوم الحديث ومصطلحه، ص ١٥٣ - ١٥٤ .

اللغة الفصيحة، وربطوا ذلك بأماكن معينة، فيؤخذ عن سكان البادية الذين يعيشون وسط الجزيرة، ولا يؤخذ عن سكان الحضر الذين يعيشون فى أطراف البلاد.

يقول السيوطى « والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب ، هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل فى الغريب وفى الإعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم .

وبالجمله فإنه لم يؤخذ عن حضرى قط، ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم التى تجاور سائر الأمم الذين حولهم . فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاة ولا من غسان ولا من إياد فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرأون فى صلاتهم بغير العربية ، ولا من تغلب ولا من النمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، ولا من عبد قيس، لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلا لمخالطتهم الهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بنى حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمة عندهم، ولا من حاضرة الحجاز، لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ، وفسدت ألسنتهم»^(١) .

(١) السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن) كتاب الاقتراح فى علم أصول النحو، تحقيق وتعليق د. أحمد محمد قاسم. مطبعة السعادة بالقاهرة، ط الأولى ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م، ص ٥٦ - ٥٧ .

فشرط جمع اللغة عند اللغويين هو نفاؤها وصفائها من الشوائب التي يمكن أن تعلق بها نتيجة لاختلاط أصحابها بغير العرب الذين لا يجيدون العربية .

فسبب عدم أخذ اللغة عن بعض القبائل هو الاختلاط الذي يؤدي بالضرورة إلى فساد اللغة وحدوث اللحن، يقول ابن جنى : « إن علة امتناع أخذ اللغة عن أهل المدر هو ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل . ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شئ من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر .

وكذلك أيضاً لوفشا في أهل الوبر ماشاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاص عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها وترك تلقى ما يرد عنها »^(١) .

إذن الأساس في مسألة أخذ اللغة وتحري الدقة في نقلها عن قوم بعينهم هو المحافظة على الفصاحة والبعد عن الاضطراب والفساد اللغوي، سواء أكان الإقليم المأخوذ عنه هذه اللغة يمثل المدر أم الحضر .

فاهتمام علماء اللغة كان منصباً على اللغة الفصحى « ومن ثم فقد أهملوا تلك اللهجات التي أصبح البون بينها وبين الفصحى شاسعاً ولم ينظروا ويهتموا إلا باللهجات التي تقترب في خصائصها من العربية الفصحى وهذه هي لهجات الحجاز وتميم وهذيل وطىء »^(٢) .

وسبب الدقة في جمع اللغة يرجع إلى ظهور وضع اللغة وتسرب الشك في بعض الروايات « إذ يبدو أن بعض الرواة من الأعراب كان احتراف صناعة

(١) ابن جنى ، الخصائص ، حققه محمد على النجار ، عالم الكتب بيروت ، ط الثالثة ، ١٤٠٣ هـ -

١٩٨٣ م ج٢ ص ٥ .

(٢) د . محمود فهمى حجازي ، علم اللغة العربية ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة ، بدون

تاريخ ، ص ٢٢٥ .

النصوص غير الصحيحة ، يحشوها بالغريب من الألفاظ . . ومنهم من أخذ يضع أشعاراً ينسبها إلى شعراء سابقين ، على حين أن أهل الشعر لا يقرونها ولا يعترفون بصحتها»^(١) .

فاحتاط اللغويون في قبول ما يسمعون «فحدثنا علي بن إبراهيم عن المعداني عن أبيه عن أبي معاذ معروف بن حسان عن الليث عن الخليل قال « إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنت»^(٢) .

ونلاحظ في الرواية السابقة حرص علماء اللغة على اتباع منهج علماء الحديث في الإسناد، وهو دقة التسلسل الإسنادي للخبر حتى يصل إلى قائله الأول، مع الفارق بين النصيين، فنص الحديث نص لغوي تستنبط منه الأحكام والشرائع الدينية التي تنظم حياة البشر، أما النص اللغوي فهو مجرد نص تستنبط منه القواعد اللغوية سواء أكانت صوتية أم صرفية أم نحوية أم دلالية، وهي ترتبط جميعها بصحة وسلامة اللغة في النطق والفهم.

«فالرواية اللغوية تختلف عن رواية الحديث في أمر جوهرى هو توثيق الكلمة أو التركيب دون نظر إلى الحكم الوارد فى النص ، أكان صواباً أم خطأ»^(٣) .

لذلك كان على علماء اللغة أن يتحروا الثقة والصدق حتى يأمنوا ما ليس من كلام العرب الفصحاء، يقول ابن فارس: «فليتحر آخذ اللغة . . أهل الأمانة والثقة والصدق والعدالة فقد بلغنا من أمر بعض مشيخة بغداد ما بلغنا»^(٤) .

(١) د. عبد الصبور شاهين، دراسات لغوية، المطبعة العالمية بالقاهرة، ١٣٩٦هـ، ١٩٧٦م، ص ٢٧.

(٢) ابن فارس، الصحاح، تحقيق أحمد صقر، عيسى البابلى الحلبي بالقاهرة بدون تاريخ، ص ٤٨.

(٣) د. عبد الصبور شاهين، دراسات لغوية، ص ٢٧.

(٤) ابن فارس، الصحاح، ص ٤٣.

وخوفاً من اتساع رقعة التزييف في اللغة التي تؤدي بالضرورة إلى فساد اللغة ، أخذ علماء اللغة على عاتقهم ضرورة التصدي لموجه التزييف ، ونهجوا نهج علماء الحديث في نقد النصوص وتوثيق نسبة الكلام إلى قائله ، ويرى بعض الباحثين أن السبب الذي ألبأ النحاة إلى التشدد والتزمت في أخذ اللغة يرجع إلى أن اللغة كانت مكتوبة وليست منطوقة « فلما لم تكن هذه اللغة بنت وقتها ، وكانت مروية عن عصور سابقة جاهلية وإسلامية ، اضطر النحاة إلى توثيق الرواية كما فعل رجال الحديث بالحديث »^(١) .

الآخذ عن الثقة :

عنى أصحاب الحديث بالآخذ عن أهل الثقة والأمانة واهتموا بدراسة أحوال الرواة اهتماماً بالغاً ، حتى إنهم بعد دراسة مستفيضة انتهوا إلى تحديد أوهى الأسانيد حتى لا يشتبه أمر الحديث على الناس ويختلط عندهم المقبول منه بالمردود . ومثال ذلك قالوا « إن أوهى أسانيد أهل البيت عمرو بن شمر الجعفي عن جابر عن يزيد الجعفي ، عن الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني عن علي بن الحسين »^(٢) .

منهج سيبويه في جمع اللغة :

تأثر سيبويه بمنهج المحدثين في جمع اللغة من أفواه العرب الفصحاء الذين اشتهروا بالثقة والأمانة ، سواء أكان ذلك بطريقة مباشرة أم كان بطريقة غير مباشرة . وذلك عن طريق سماعه من شيوخه الذين سمعوا بدورهم من ذوى الثقة من العرب .

وقد أشار سيبويه كثيراً إلى منهجه في السماع من أهل الثقة وحرص على أن يروى ذلك بنفسه إيماناً منه بضرورة السعي من أجل الوقوف على اللغة النقية

(١) د. تمام حسان ، الأصول ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٢م ص ١١١ .

(٢) د. محمد أديب صالح ، لمحات في أصول الحديث ص ١٩٤ - ١٩٥ .

الفصيحة الخالية من الشوائب .

وقد استعمل سيبويه بعض الألفاظ التي تدل على اهتمامه بأخذ اللغة من ذوى الثقة مثل :

السمع ، والتحديث ، والإخبار ، والتبليغ .

السمع : أما من السماع فقد ذكر ما سمعه بنفسه عن العرب ، وما سمعه ممن يثق به أنه سمع من العرب .

فمن النوع الأول نجده يستعمل ضمير المفرد أو الجمع فيقول :

● وسمعت من أثق به من العرب . ٢٣٠ / ١ .

● وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به ٥٣ / ١ .

● سمعناه ممن يوثق بعربيته . ٣١٣ ، ١٥٥ ، ٧١ / ١ .

● وسمعنا العرب الموثوق بهم يقولون . ٣٣٠ / ١ .

● سمعنا بعض العرب الموثوق به ٤٢٣ ، ٣٢٠ ، ٣١٩ / ١ .

● سمعنا ذلك ممن يوثق به من العرب . ٤٠٥ / ١ .

● وسمعنا الثقة من العرب . ٢٤٤ / ٢ .

● سمعناه من أهل الثقة . ١٣٧ / ٣ .

● وسمعنا من يقول ممن يوثق به من العرب . ٤٢٥ / ٣ .

● وسمعنا فصحاء العرب يقولون . ٥٠٣ / ٣ .

● وسمعنا من يوثق به من العرب ٥٤٩ / ٣ .

● سمعنا من نثق به من العرب^(١) ١٣٩ / ٤ .

(١) يدل اهتمام سيبويه وحرصه على سماع اللغة النقية الصافية من أفواه العرب الفصحاء على أنه رحل إلى يثايب اللغة، يجمع منها ما يستطيع حتى تعينه على استخراج قواعده واحكامه .

- ومن النوع الثانى وهو السماع غير المباشر عن العرب، يقول :
- هذه حجج سمعت من العرب وعن يوثق به، يزعم أنه سمعها من العرب. ٢٥٥/١ .
 - وزعم أبو الخطاب أنه سمع بعض العرب الموثوق بهم ٣٠٤/١ .
 - وزعم من نثق به أنه سمع رؤية يقول . ١١٣/٢ .
 - سمعناه عن يرويه عن العرب الموثوق بهم. ٣٣٦/٢ .
 - وزعم من يوثق به ، أنه سمع من العرب من يقول . ٢٦٥/٣ .
 - وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يوثق به من العرب. ٢٩٤/٣ .

التحديث (حدثنا) :

وهى عبارة ترتبط بمصطلح الحديث، وتبين مدى اهتمام العلماء بتتبع سلسلة السند حتى تصل إلى راويها الأول .
وقد اهتم سيويه أن يكون المحدث من أهل الثقة والصدق فى القول،
يقول :

- وحدثنا من لا نتهم أنه سمع من العرب من يقول . ٤٧٢/٤، ٢٤٥/١ .
- وحدثنا من يوثق به أن بعض العرب قيل له ... ٢٥٥/١ .
- وحدثنى من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيا يقول . ٢٧٩/١ .
- وحدثنا الخليل أنه سمع من العرب من يوثق بعربيته. ١١٠/٢ .
- وحدثنى أبو الخطاب أنه سمع من يوثق بعربيته من العرب . ١١١/٢ .

● حدثنا يونس وعيسى أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول . ٣١٩/٢ .

● حدثنا أبو الخطاب « أنه سمع من العرب الموثوق بهم » ٣٢٩/٢ ،
٥٤٦/٣ .

● وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون . ٣٣٧/٢ .

● وحدثني من لا أتهم عن رجل من أهل المدينة موثوق به ، أنه سمع
أعرابياً يتكلم ... ١٥٢/٢ .

● وحدثنا من نثق به أن ... ٣٣٦/٣ .

● وحدثني من أثق به أنه سمع عربياً ١٧٢/٤ .

● وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب .

١٨٣/٤ .



الإخبار (أخبرني):

● أخبرني من أثق به أنه يقول ٤٦٢/٣ .

التبليغ (بلغني):

- وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون ... ٣٥٩/٢ .

- وبلغنا أن أهل المدينة . ٥٠/٣ .

فقد تأثر سيويه بأهل الحديث تأثراً واضحاً في طريقة جمعه اللغة فأخذها
عن ذوى الثقة والأمانة ، فقد روى كثيراً عن أساتذته وهم أهل الثقة والعدل
منهم : الخليل بن أحمد ، وأبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصارى ، وكان
من رواة الحديث ، عرف بالثقة والأمانة في الحديث واللغة .

ويبدو أن سيويه كان إذا قال : حدثني من أثق بعربيته فإنما كان يعني أبا زيد الأنصاري، يقول أبو الطيب اللغوي « وقد أخذ عن أبي زيد اللغة أكابر الناس ، منهم سيويه وحسبك . قال أبو حاتم عن أبي زيد : كان سيويه يأتي مجلسي وله ذؤابتان . قال : فإذا سمعته يقول « حدثني من أثق بعربيته » فإنما يريدني »^(١) .

وفي رواية ابن قتيبة « فإنما يعينني »^(٢) .

ولمكانة سيويه العلمية، كان أبو زيد يرى أن رواية سيويه عنه تعد نوعا من الفخرو والاعتزاز بين العلماء يقول السيرافي : « وذكر أبو زيد النحوي كالمفتخر بذلك بعد موت سيويه قال : كل ما قاله سيويه وأخبرني الثقة فأنا أخبرته »^(٣) .

ويبدو أن أبا زيد الأنصاري كان معروفا بالثقة بين علماء عصره، فقد ذكر يونس أنه من أهل الثقة، يقول السيوطي : « وكان يونس يقول : حدثني الثقة من العرب، فقليل له : من الثقة ؟ قال : أبو زيد . قيل له : فلم لا تسميه ؟ قال : هو حي بعد فأنا لا أسميه »^(٤) .

ولقد حرص علماء اللغة بعد سيويه على توثيق المادة اللغوية فاهتموا بالبحث عن أحوال اللغات ورواياتها متأثرين في ذلك بمنهج المحدثين، فاستعملوا بعض مصطلحات علماء الحديث كالأحاد ، والمرسل والمنقطع .

(١) أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر بالقاهرة ١٣٩٤هـ ، ١٩٧٤م . ص ٧٤ .

(٢) الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ، ص ٦٧ .

(٣) السيرافي { أبو سعيد الحسن بن عبد الله } أخبار النحويين البصريين، تحقيق طه محمد الزيني، محمد عبد المنعم خفاجي، مصطفى البابلي الحلبي بمصر، ط الأولى ، ١٣٧٤هـ ، ١٩٥٥م ص ٣٧ .

(٤) السيوطي، كتاب الاقتراح في علم أصول النحو ، ص ٧٤ وانظر المزهري في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ج١ ص ١٤٣ .

صحيح أن درجات النقل اللغوى لم تتنوع كشأنها لدى المتحدثين، فهؤلاء قد وجدت لديهم أنواع كثيرة ذات ألقاب مختلفة كالأحاد، والغريب، والمرسل، والمنقطع، والمتصل والمرفوع^(١).

وقد قسم أبو البركات الأنبارى النقل الصحيح للكلام العربى الفصيح إلى قسمين : تواتر وآحاد . فأما التواتر فلغة القرآن، وماتواتر من السنة وكلام العرب وهذا القسم دليل قطعى من أدلة النحو . وأما الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة وأن يكون ناقله عدلا رجلا كان أو امرأة حرا كان أو عبدا، كما يشترط فى نقلها ما اشترط فى نقله، فإن كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل نقله^(٢).

ويقول أيضا : «واعلم أن أكثر العلماء ذهبوا إلى أن شرط التواتر أن يبلغ عدد النقلة إلى حد لايجوز على مثلهم الاتفاق على الكذب كمنقلة لغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب، فإنهم انتهوا إلى حد يستحيل على مثلهم الاتفاق على الكذب»^(٣).

ونلاحظ أن أبا البركات الأنبارى متأثر بطريقة أهل الحديث ومصطلحاتهم فى كلامه عن النقل اللغوى وانقسامه إلى تواتر وآحاد.

(١) د. عبد الصبور شاهين، دراسات لغوية، ص ٢٤.

(٢) السيوطى، كتاب الاقتراح فى علم أصول النحو، ص ٨٥ ، ٨٦ . وانظر له الزهر فى علوم اللغة حقيقته محمد أحمد جاد المولى وآخرين، عيسى البابلى الحلبي بالقاهرة، بدون تاريخ . ج١ ص ١٣٨ .

(٣) السيوطى، الزهر فى علوم اللغة و أنواعها ج١ ص ١١٤ .

السابقة، «ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله»^(١).

ثم وضع أهل الحديث بعض المصطلحات تحت المسميات الثلاثة السابقة .
ونتناول هنا مصطلحات الحديث على النحو التالي :

١- الصحيح :

المعنى اللغوي :

صَحَّ الشئُ يصحُّ صُحًا وصِحَّةً وصحاحاً : برئ من كل عيب أو ريب
يقال : صحَّ المريض وصحَّ الخبر، وصحَّت الصلاة ، وصحَّت الشهادة، وصح
العقد فهو صحيح .

والصحيح : السليم من العيوب والأمراض^(٢)، والصحيح من الشعر :
ماسلم من النقص^(٣).

المعنى الاصطلاحي :

الصحيح : «هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن
العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً»^(٤).

ويقول عنه ابن كثير « حد الصحيح أنه المتصل سنده بنقل العدل الضابط
عن مثله حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ ، أو إلى منتهاه ، من صحابي أو من

(١) ابن تيمية ، أبو العباس أحمد، علم الحديث ، تحقيق وتعليق موسى محمد علي ، عالم الكتب
بيروت ، ط الثانية ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م : ص ٨٢ .

(٢) المعجم الوسيط مادة : صحح .

(٣) لسان العرب مادة : صحح .

(٤) ابن الصلاح ، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ١٣٩٨ هـ -
١٩٧٨ م ص ٧ - ٨ .

دونه، ولا يكون شاذاً ولا مردوداً، ولا معللاً بعلّة قاذحة، وقد يكون مشهوراً أو غريباً^(١).

فالحديث الصحيح لا بد أن تتوافر فيه بعض الشروط حتى يصح أن يطلق عليه مصطلح الصحة، وهذه الشروط هي :

١ - اتصال السند : أى يكون كل راو أو كل رجل من رجال الإسناد قد روى عن من قبله وهكذا من أول الإسناد إلى آخره حتى يصل إلى رسول الله ﷺ .

٢ - عدالة الراوى : والمراد بعدالته أن يكون موثقاً به فى دينه وذلك بأن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سالماً من أسباب الفسق .

٣ - ضبط الراوى : والمراد بضبطه أن يكون موثقاً به فى روايته، وذلك بأن يكون الراوى حافظاً متيقظاً لما يرويه، حافظاً لروايته إن كان يروى من حفظه ، وضابطاً لكتابه إن كان يروى من الكتاب .

٤ - أن يكون الحديث خالياً من الشذوذ ، والشذوذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه وأرجح، فيجب ألا يخالف الثقة من هو أوثق وأرجح منه من الرواة .

٥ - ألا يكون الحديث معللاً بعلّة قاذحة ، والعلّة وصف خفى يقدر فى قبول الحديث، ويكون ظاهره السلامة منه^(٢).

فالصحيح من الحديث ما اجتمع فيه شروط الصحة وهى اتصال السند، وعدالة الراوى وضبطه ، وخلا من الشذوذ ومن العلة ، فإن فقد الحديث شرطاً من الشروط السابقة خرج من أن يكون صحيحاً ، وانتقل إلى نوع آخر

(١) ابن كثير ، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث - ص ٢٩ .

(٢) انظر د. أحمد عمر هاشم ، أضواء على مصطلح الحديث ، ص ٥٢ - ٥٥ .

هو الحسن أو الضعيف .

فهناك علاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي وهي الخلو من النقص والعيوب .

وينقسم الحديث الصحيح - من حيث السند والنص إلى قسمين هما:

أ - صحيح لذاته .
ب - صحيح لغيره .

أ - صحيح لذاته :

وهو الحديث الذي اشتمل على أعلى صفات القبول وهي :

• اتصال السند .

• عدل الراوى وضبطه

• خلوه من الشذوذ والعلة

فالصحة هنا نابعة من ذاته ، أى من السند والمتن لامن حديث آخر خارج

عنه .

مركز تحقيقات كميونر علوم إسلامي

ب - صحيح لغيره :

وهو الحديث الذي قصر شرط ضبطه ، بأن كان غير تام الضبط ، وهو

الحديث الحسن الذي جبر قصوره عن طريق تعدد الروايات ، فانتقل إلى مرتبة

الصحة ، غير أن هذه الصحة جاءت من طريق آخر فسمى صحيحاً لغيره^(١) ،

فالحديث هنا هو :

الحديث الحسن لذاته + تعدد طرق الرواية
بشرط الاتصاف بالصدق ← صحيح لغيره .

(١) انظر ، د. أحمد عمر هاشم ، أضواء على مصطلح الحديث ص ٦٢ .

فقد صحح لأمر خارج عنه ، فالحسن لذاته إذا روى من وجه آخر انتقل إلى مرتبة الصحيح ، لأنه قوى من الجهتين ، لأن راوى الحديث الحسن متأخر «عن درجة أهل الحفظ والإتقان غير أنه من المشهورين بالصدق والستر، وروى مع ذلك حديثه من غير وجه، فقد اجتمعت له القوة من الجهتين ، وذلك يرقى حديثه من درجة الحسن إلى بدرجة الصحيح»^(١).

وقد ساوى بعض العلماء بين الجيد والصحيح من جهة الإسناد «فالجودة قد يعبر بها عن الصحة، فيساوى حينئذ الجيد و الصحيح كالذى نرى فى قول أحمد بن حنبل ، وهو يتحدث عن أصح الأسانيد : (أجود الأسانيد الزهرى عن سالم عن أبيه)»^(٢).

والحديث الصحيح يوصف بأوصاف منها :

- المتصل .
- المتواتر .
- الآحادى .
- الغريب .
- المشهور .

« فالحديث الصحيح يسمى « غريباً » إذا تفرد براويته واحد ثقة ، وتكون غرابته فى المتن تارة وفى الإسناد تارة أخرى ، ويسمى « مشهوراً » إذا اشتركت جماعة فى روايته عن الشيخ الثقة »^(٣).

وهذه الأوصاف السابقة بالإضافة إلى أوصاف أخرى^(٤) مثل : جيد ، مجود ، وقوى ، وثابت ، ومحفوظ ، ومعروف . وصالح ، ومستحسن ،

(١) ابن الصلاح ، مقدمة ابن الصلاح فى علوم الحديث ص ١٧ .

(٢) د. محمد أديب صالح ، لمحات فى أصول الحديث ، ص ١٨٩ .

(٣) د. صبحى الصالح ، علوم الحديث و مصطلحه ، ص ١٥١ - ١٥٢ .

(٤) هذه الأوصاف يوصف بها الحديث الحسن أيضا .

لاتقلل من دقة مصطلح «الصحيح» ، «فليس من الضروري أن يحمل المصطلح كل صفات المفهوم الذي يدل عليه»^(١).

فمصطلح «صحيح» عندما يطلق على الحديث إنما يعنى صحة الحديث متناً وسنداً ، والمصطلح هنا مكون من كلمة واحدة، وهى أقوى من عبارة : صحيح الإسناد .

مضاف + مضاف إليه .

إذ إن هذه العبارة « تعنى صحة السند من غير أن تستلزم صحة المتن، لجواز أن يكون فى المتن شذوذاً أو علة »^(٢).

لأن المصطلح فى هذه الحالة السابقة قد أشار إلى صحة السند دون صحة النص، فالعبارة حددت مفهوم الصحة فى جانب دون الآخر ، أما إطلاق كلمة صحيح دون قيد ، فإن ذلك يعنى تحقق الصحة فى كل من السند والنص معاً.

ب - الحسن :

مركز تحقيقات كالمبيوتر علوم إسلامي

المعنى اللغوى :

حَسُنْ يَحْسُنُ حُسْنًا : جَمَلٌ . فَهُوَ حَسَنٌ وَاسْتَحْسَنَ الشَّيْءُ : عَدَّهُ حَسَنًا^(٣).

(١) د. محمود فهمى حجازى ، الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، ص ١٥ .

(٢) د. بكرى شيخ أمين ، فى أدب الحديث النبوى ، ص ٨٥ .

(٣) المعجم الوسيط مادة : حسن .

المعنى الاصطلاحي :

الحسن فى اصطلاح الترمذى هو « ماروى من وجهين ، وليس فى رواته من هو متهم بالكذب ، ولا هو شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة »^(١).

ويروى عن أبى سليمان الخطابى أن الحسن « ما عرف مخرجه واشتهر رجاله وقال وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذى يقبله أكثر العلماء ، ويستعمله عامة الفقهاء »^(٢).

ويرى ابن الصلاح أن التعريفين السابقين للحديث الحسن لا يتضح فيهما الفرق بين الحسن والصحيح فيقول « وليس فيما ذكره الترمذى والخطابى ما يفصل الحسن من الصحيح وقد أمعنت النظر فى ذلك والبحث جامعاً بين أطراف كلامهم ملاحظاً مواقع استعمالهم ، فتضح لى واتضح أن الحديث الحسن قسمان :

أحدهما : الحديث الذى لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته ، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه ، ولا هو متهم بالكذب فى الحديث . . . ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روى مثله أو نحوه من وجه آخر . . . » .

الثانى : أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح ؛ لكونه يقصر عنهم فى الحفظ والإتقان . . . »^(٣).

ويرى ابن كثير أنه قد عسر على أهل الحديث التعبير عن الحديث الحسن ؛ لأنه يقع وسطاً بين الصحيح والضعيف ، واعترض على تعريف الخطابى السابق

(١) ابن تيمية ، علم الحديث ، ص ١٠١ .

(٢) ابن الصلاح ، مقدمة ابن الصلاح فى علوم الحديث . ص ١٥ .

(٣) ابن الصلاح ، مقدمة ابن الصلاح فى علوم الحديث . ص ١٥ - ١٦ .

فقال أما قول الخطابي بأن الحسن هو ما عرف مخرجه واشتهر رجاله « فالحديث الصحيح كذلك ، بل والضعيف »^(١) .

فما سبق يمكن تعريف الحديث الحسن بأنه : ما اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط ، وسلم من الشذوذ والعلة .

وبهذا يكون الحديث الحسن قد اشتمل على معظم شروط الحديث الصحيح ، غير أنه يخالفه في شرط الضبط والإتقان فإن العدل في الحديث الصحيح يتسم بالضبط التام ، إلا أنه في الحديث الحسن يقل ضبطه ، فهو خفيف الضبط ، فالفرق بين الصحيح والحسن في شرط واحد هو الضبط ، أما باقى الشروط فتوجد فيهما معا بدرجة واحدة .

فهناك صلة بين المعنى اللغوى والمعنى الاصطلاحى للحديث الحسن ، وهى عدم وجود النقص والخلو من العيوب ، لأن الحديث الحسن يعد نوعاً من الصحيح عند بعض العلماء كالذهبي^(٢) .

أقسام الحسن :

ينقسم الحديث الحسن إلى قسمين علوم رضى

١ - حسن لذاته :

وسمى حسناً لذاته ، لأن الحسن ناتج من شئ فيه .

٢ - حسن لغيره :

وهو الذى فى إسناده مستور لم تتحقق أهليته ، وهو غير مغفل ، ولا كثير

(١) ابن كثير ، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، ص ٥٣ .

(٢) انظر د . صبحى الصالح ، علوم الحديث ومصطلحه ، ص ١٦٠ .

الخطأ في روايته، ولا متهم بالكذب ويكون متنه معضدا بمتابع أو شاهد^(١).
فأصل الحسن لغيره هو الحديث الضعيف، ثم يأتي ما يعضده فينتقل بسبب
العاضد إلى مرتبة الحسن فهو على النحو التالي :

ضعيف + تعدد طرق روايته ← الحسن

فالحسن هنا من أمر خارج عنه، لذا سمي حسنا لغيره فشرط الضعيف هنا
أن يكون راويه غير متهم بفسق أو كذب، فإذا روى من أوجه أخرى انتقل إلى
الحسن، ولم يكن ضعفه لسوء حفظ راويه الصدوق الأمين، بل لأنه يرسل
أو يدلس، أو لأنه مجهول، وموافقة الضعيف لفسق راويه أو كذبه لاتوصله إلى
مرتبة الحسن^(٢).

فالضعيف يرتقى إلى درجة الحسن لغيره بأمرين هما :

أ - أن يروى من طريق آخر فأكثر على أن يكون الطريق الآخر مثله أو أقوى
منه .

ب - أن يكون سبب ضعف الحديث إما سوء حفظ راويه، أو انقطاع في سنده
أو جهالة في رجاله^(٣).

الجمع بين مصطلحين في مسمى واحد :

جمع الترمذى مصطلح « حسن » ومصطلح « صحيح » في عبارة واحدة
فقال هذا حديث «حسن صحيح» ، ويرى ابن الصلاح في قول الترمذى السابق
إشكالا « لأن الحسن قاصر عن الصحيح... ففي الجمع بينهما في حديث

(١) انظر د. صبحى الصالح ، علوم الحديث ومصطلحه . ص ١٥٦ - ١٥٧ .

(٢) عبد الوهاب عبد اللطيف ، المعتصر من مصطلحات أهل الأثر . ص ١٤ .

(٣) د. محمود الطحان . تيسير مصطلح الحديث ، مطابع دار التراث العربى . ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ،

واحد جمع بين نفى ذلك القصور وإثباته «^(١)» .

والجواب عند ابن الصلاح على الإشكال السابق يتلخص في نقطتين^(٢)

هما:

١ - أن الحديث روى بإسنادين أحدهما إسناد حسن والآخر إسناد صحيح .

٢ - أن من « قال حسن صحيح » أراد بالحسن معناه اللغوى ، وهو ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب ، دون المعنى الاصطلاحى .

ويعترض ابن كثير على النقطة الأولى وهى القول بأن الحديث هنا قد روى بإسنادين أحدهما يقتضى الحسن والآخر يقتضى الصحة يقول « وهذا يردده فى بعض الأحاديث :

هذا حديث حسن صحيح ، لانعرفه إلا من هذا الوجه «^(٣)» . أى أن الحديث هنا ليس له إلا إسناد واحد .

ويرى ابن كثير أن عبارة « حسن صحيح » هى درجة من درجات المصطلح فهى تقع وسطا بين الصحيح والحسن .

يقول « فعلى هذا يكون ما يقوله فيه « حسن صحيح » أعلى رتبة عنده من الحسن ودون الصحيح ، ويكون حكمه على الحديث بالصحة المحضه أقوى من حكمه عليه بالصحة مع الحسن «^(٤)» .

مما تقدم تكون رتبة الحديث من حيث الصحة والحسن من الأعلى إلى الأدنى على النحو التالى :

-
- (١) ابن الصلاح ، مقدمة ابن الصلاح فى علوم الحديث ص ١٩ .
 - (٢) انظر المرجع السابق والصفحة نفسها .
 - (٣) ابن كثير ، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، ص ٦١ .
 - (٤) المرجع السابق ، ص ٦٢ .

١ - حديث صحيح .

٢ - حديث حسن صحيح .

٣ - حديث حسن .

وقد ذكر الترمذى بعض المصطلحات مصحوبة بالوصف مثل :

- صحيح غريب .
- حسن غريب .
- حسن صحيح غريب . والمقصود هنا أن الرواية جاءت من وجه واحد .

والغريب ما تفرد به واحد، والغرابة تكون فى المتن كما تكون فى الإسناد^(١)، فعبارة « حسن صحيح غريب » معناها أن الحديث حسن عند قوم، صحيح عند قوم آخرين^(٢).

وقد مزج الترمذى بين الجودة والحسن فى عبارة واحدة فقال : هذا حديث جيد حسن .

ويرى أن العبارة السابقة توقع الحديث فى مرتبة بين الحسن لذاته والصحيح ، فتكون رتبة الحديث الذى يقال عنه :

« جيد حسن » من حيث الصحة والحسن على النحو التالى :

- صحيح .
- جيد حسن .
- حسن لذاته .

(١) انظر ابن كثير . الباعث الخيى فى شرح علوم الحديث . ص ٢٣٦ .

(٢) د . محمود الطحان ، تفسير مصطلح الحديث ، ص ٣٨ .

- فعبارة « جيد حسن » تعنى عند الترمذى ارتقاء الحديث « عن الحسن لذاته وتردده فى بلوغ الصحيح ، فهو حسن لذاته ، وصحيح لغيره ، وذلك يعنى أن التعبير بالجودة يشمل الحسن كالصحيح»^(١).

فكان عبارة « جيد حسن » تساوى عند الترمذى عبارة «حسن صحيح» فالعبارتان عنده فى مرتبة واحدة فهما تقعان بين الحسن لذاته والصحيح .

ج - الضعيف :

الحديث الضعيف هو « كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن»^(٢).

فتعريف الحديث الضعيف كما هو واضح فيما سبق تعريف سلبى أى أنه يعتمد على نفي صفات الحديث الصحيح وكذلك الحسن عن الحديث الضعيف ، فهو أدنى رتبة من الحديث الصحيح والحديث الحسن ، لفقده صفة أو أكثر من صفات الصحيح أو الحسن وهى :

- ١ - اتصال السند .
- ٢ - العدالة والضبط .
- ٣ - عدم الشذوذ .
- ٤ - عدم العلة .
- ٥ - أن يروى الحديث من وجه آخر ، إذا كان فى إسناده راو سئ الحفظ أو مستور لم تعرف أهليته غير متهم بالكذب ولا بكثرة الغلط .

فإذا فقدت صفة أو أكثر من الصفات السابقة انتقل الحديث إلى مستوى الضعيف .

(١) د. صبحى الصالح ، علوم الحديث ومصطلحه . ص ١٦٢ .

(٢) ابن الصلاح . مقدمة ابن الصلاح فى علوم الحديث . ص ٢٠ .

اقسام الحديث الضعيف :

ينقسم الحديث الضعيف إلى أقسام متنوعة باعتبار فقدته صفة من صفات الصحة أو أكثر أو جميعها، ومن هذه الأقسام ما يلي :

الموضوع ، والمقلوب ، والشاذ^(١) ، والمعلل ، والمضطرب ، والمرسل ، والمنقطع ، والمعضل^(٢) .

وتستعمل بعض مصطلحات علم الحديث المدرجة تحت مصطلح الضعيف في وصف الرواية اللغوية مثل المرسل ، والمنقطع .

فتوصف الرواية اللغوية أحيانا بالإرسال والانقطاع ، والمقصود منهما انقطاع مصدر النص وإرساله ، وليس المراد أن النص «مرسل من النبي ﷺ أو منقطع السند إليه ، فلنا بصدد رواية حديث نبوي شريف ، وإنما هي رواية نص لغوي قد يكون مصدره أعرايبا معروفا أو مجهولا»^(٣) .

وقد ذكر بعض علماء الحديث أوصافا أخرى للحديث المقبول من ذلك : الجيد ، والقوى . «والجودة قد يعبر بها عن الصحة ، فيتساوى الجيد والصحيح إلا أن المحقق منهم لا يعدل عن الصحيح إلى الجيد إلا لنكته كأن يرتقى الحديث عنده عن الحسن لذاته ، ويتردد في بلوغه الصحيح»^(٤) .

(١) قال الشافعي : الحديث الشاذ « هو أن يروى الثقة حديثا يخالف ما روى الناس : وليس من ذلك أن يروى ما لم يرو غيره » والمقصود بالناس هنا هم أهل الثقة . مقدمة ابن الصلاح ص ٣٦ ، والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ٧٩ .

(٢) ابن كثير ، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ٦٣ .

وانظر ، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ص ٢٠ .

(٣) د . عبد الصبور شاهين . دراسات لغوية . ص ٢٨ .

(٤) د . أحمد عمر هاشم ، أضواء على مصطلح الحديث ، ص ٩٦ .

فالجيد عند بعض علماء الحديث هو ما كان أقل درجة من الصحيح أى ما كان بين الحسن والصحيح ، وكذلك الحديث القوى .

مصادر التقييد النحوى عند سيبويه :

اعتمد سيبويه على بعض المصادر اللغوية التى استمد منها قواعده وأحكامه ، وهى :

- القرآن الكريم ، وهو الأساس^(١) الأول فى الاستشهاد .
- الشعر والرجز .
- العبارات المروية^(٢) عن العرب . ومنها التى سمعها بنفسه أو سمعها ممن يوثق بسماعه من العرب .
- الأمثال .
- المسائل المفترضة . وهى التى صنعها سيبويه من أجل المحافظة على القواعد المقررة ، وكذلك العناية بظاهرة القياس اللغوى .
- الحديث النبوى الشريف^(٣) . وإن كان سيبويه لم يصرح بأنها أحاديث مروية عن الرسول ﷺ ، وقد كانت قليلة جدا بالنسبة لباقي المصادر .

(١) د . خديجة الخديشى ، دراسات فى كتاب سيبويه ، ص ١٤ .

(٢) انظر . على التجدى ناصف . سيبويه إمام النحاة ، عالم الكتب بالقاهرة ، ط الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م . ص ١٤٢ ، ١٤٣ .

(٣) لم يذكر سيبويه سوى أربعة أحاديث . انظر د . مصطفى جطل ، نظام الجملة ، المؤسسة العلمية للوسائل التعليمية ، حلب ، ١٩٨٢ م . ج ٢ ص ٤٧٣ . وانظر د . محمد حماسة عبد اللطيف ، الضرورة الشعرية فى النحو العربى ، مكتبة دار العلوم ١٩٧٩ م ص ٣٩ - ٤٠ .

التعديد عند سيبويه :

اهتم سيبويه ببيان الصحيح وغير الصحيح من التراكيب اللغوية وسمى الصحيح أحيانا بالمستقيم، لبعده عن الانحراف اللغوي، وقد عنى فى صفحات كتابه بتوضيح المقصود من الاستقامة اللغوية وكذلك المحال منها .

والاستقامة عنده تعنى شيئين :

١ - الصحة التركيبية .

٢ - الصحة الدلالية المترتبة على الصحة التركيبية .

يقول سيبويه « هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة ، فمنه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح وما هو محال كذب ، فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتك أمس ، وسأتيك غدا . وأما المحال فإن تنقض أول كلامك بآخره فتقول : أتيتك غداً وسأتيك أمس وأما المستقيم الكذب فقولك : حملت الجبل ، وشربت ماء البحر ونحوه ، وأما المستقيم القبيح فإن تضع اللفظ فى غير موضعه ، نحو قولك : قد زيدا رأيت ، وكى زيدا يأتيك . وأشباه هذا وأما المحال الكذب فإن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس ^(١) .

فالمستقيم عند سيبويه ثلاثة أقسام هي:

- مستقيم حسن .
- مستقيم كذب .
- مستقيم قبيح .

(١) سيبويه ، الكتاب ١/ ٢٥ - ٢٦ .

فالأول وهو المستقيم الحسن يمثل أعلى درجات الاستقامة، لاشتماله على الصحة التركيبية وكذلك الدلالية.

والصحة التركيبية تعنى عند سيبويه الآتى :

- حسن اختيار الأصوات التى تتألف منها المفردات.
- اختيار المفردات التى تتفق مع الوزن العربى.
- حسن تأليف الكلام بوضع المفردات فى موضعها الصحيح.
- مراعاة الوظائف النحوية التى تشغلها المفردات.
- إقامة العلاقات المناسبة بين المفردات .

ومثل لذلك بجملة .

أتيتك أمس . وسأتىك غداً .

فعل + فاعل + مفعول + ظرف



أما النوع الثانى وهو المستقيم الكذب ، فكذبه يرجع إلى مخالفة الصحة الدلالية من جهة الحقيقة .

ومثل له بقوله . حملت الجبل

وشربت ماء البحر .

فالاستقامة أى الصحة التركيبية بكل شروطها متمثلة فى المثالين السابقين، إلا أن الكذب يرجع إلى عدم استطاعة المتكلم فعل الحدث على وجه الحقيقة، فلا يستطيع حمل الجبل ولا شرب ماء البحر. أما إذا حمل المعنى على المجاز، فالكلام مقبول حينئذ.

والنوع الثالث وهو المستقيم القبيح، وقبحه يرجع إلى وضع الشيء في غير موضعه أى مخالفة الأصل المحدد من قبل النحويين، وقد مثل له سيويوه بقوله :

● قد زيدا رأيت .

● كى زيدا يأتيك .

والتركيبان السابقان خالفا قاعدة الاختصاص ، وكذلك قاعدة الترتيب بين العناصر اللغوية المكونة لهما .

فالأداتان : قد ، وكى . تختصان بالدخول على العنصر الفعلى فى الجملة ، فلا يمكن أن يقال :

● قد على .

أو - كى خالد .

فهذا مخالف للتركيب اللغوى ، فكسر قاعدتى الترتيب والاختصاص، أدبياً إلى قبح التركيب .

فالقبح هنا لعلاقة له بالمعنى المراد من التركيب، إنما يرتبط أساساً بعدم مراعاة المتكلم لحسن ترتيب العناصر المكونة للكلام . فهناك شروط محددة لصحة التركيب لا بد من مراعتها حتى يوصف بالاستقامة الحسنة، فلو قال المتكلم : زيدا قد رأيت . لاستقام الكلام ووصف بالحسن.

أما وضع عنصر واحد أو أكثر فى غير موضعه فيؤدى إلى نقل التركيب إلى مستوى آخر هو المستقيم القبيح .

أما المحال فقد قسمه سيويوه قسمين هما :

● محال .

● محال كذب .

وعرف المحال من الكلام بأنه ما انتقض أول الكلام بآخره، ومثل له بقوله :

- أتيتك غداً .
- سأتيتك أمس .

فقد انتقض الزمن بين أول الكلام وآخره في المثالين السابقين ولم يراع الزمن بين الفعل والظرف، لأنّ الظرف يتعلق بالفعل ولا بد من المطابقة الزمنية بينهما.

ففي المثال الأول يدل الفعل على وقوع الحدث في الزمن الماضي ثم جاء الظرف معبراً عن زمن الاستقبال ، فحدث تناقض زمني بين الظرف ومتعلقه ، فأدى ذلك التناقض إلى استحالة قبول التركيب .

والاستحالة هنا ترتبط بعدم مراعاة حسن اختيار المفردات الدالة على الزمن واتفاقه بين عناصر التركيب .

فلو قال قائل :
مركز تحقيقات كميوتور علوم إسلامي

أتيتك أمس .

وسأتيتك غداً .

لأصبح التركيب - بعد مراعاة الزمن بين عناصره - مستقيماً حسناً.

والمحال الكذب هو ما تحقق فيه شيان :

- أ - عدم مراعاة اتفاق الزمن بين عناصر التركيب .
- ب - عدم تحقق الفعل (الحدث) على وجه الحقيقة .

ومثل سيبويه لذلك بقوله :

● سوف أشرب ماء البحر أمس .

فالفعل المضارع «أشرب» قد سبق بالأداة « سوف » فدل على الاستقبال ، ثم جاء الظرف « أمس » الذى يدل على الماضى ، وهو يتعلق بالفعل « أشرب » أى يرتبط به معنويا ، فأدى هذا التناقض الزمنى إلى جعل التركيب من النوع المحال .

ثم أضيف إلى كسر قاعدة الاتفاق الزمنى بين الفعل والظروف عدم استطاعة المتكلم تحقيق الحدث ، وهو شرب ماء البحر على وجه الحقيقة ، فأصبح التركيب لذلك من النوع المحال الكذب .

فقد فرق سيبويه فى الأمثلة السابقة بين نوعين من الكلام .

أ - المستقيم ، وهو الصحيح نحويا وداليا .

ب - المحال ، وهو ما لا يمكن تحقيقه فى الواقع ، لفقده بعض شروط الصحة اللغوية .

وهذه التقسيمات اللغوية للمستقيم والمحال من الكلام ، والتي ذكرها سيبويه فى أول صفحات كتابه « لم يعد إليها فيما بعد فى الكتاب ، لأن هذه المتابعات الصوتية التى تؤلف جملا غير صحيحة دلاليا مثل :

● أتيتك غدا .

● وسأتيك أمس .

● وحملت الجبل ...

ليس لها معنى مفيد، وينبغي أن يتوجه الجهد والاهتمام والعناية إلى ماله معنى من الكلام» (١).

وقد عاد سيويه إلى هذه الأحكام منفردة فتحدث عن المستقيم، والمحال. فنراه ينظر إلى المعنى المراد من الكلام، ويحكم على الكلام بالاستقامة من خلال هذا المعنى المراد، ففي قولك :

والله إن أتيتني آتيك

يكون آتيك على معنى النفي أى : لا آتيك، أما إن كان على إرادة الإتيان فلا يجوز ، يقول سيويه : «فإن أردت أن الإتيان يكون ، فهو غير جائز ، وإن نفيت الإتيان، وأردت معنى لا آتيك فهو مستقيم» (٢).

فالاستقامة هنا ترجع إلى أن معنى النفي مفهوم من السياق، لأن الإثبات يقتضى توكيد الفعل باللام والنون، لأنه واقع فى جواب قسم ، فلما لم يأت الفعل مؤكدا علم أنه منفي، وإسقاط حرف النفي « لا » فى جواب القسم جائز فى الكلام.

كما تحدث سيويه أيضاً عن الكلام المحال، وربط حكم محال (٣) ببعض الظواهر اللغوية ومنها :

أ - الاختصاص.

ب - تناقض الدلالة الزمنية.

(١) د. محمد حماسة عبد اللطيف ، النحو والدلالة، مطبعة المدينة دار السلام القاهرة ط الأولى ١٩٨٣، ص ٨٣ - ٨٤ .

(٢) سيويه ، الكتاب ، ٨٤/٣ .

(٣) انظر سيويه، الكتاب ٨١/٢، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٧، ٣٣١، ٣٦٢، ٣٩٥.

١٦٩، ١٤٤، ١٠٣، ٩٧، ٨٨، ٨٤، ٧٢، ٢٦/٣ .

١- الاختصاص :

تختص اللام وحتى بالدخول على الأسماء وجرها ، عند سيبويه ، فإذا وقع الفعل بعدهما منصوبا ، كان النصب بـ « أن » مضمرة ، لعدم اختصاصهما بالدخول على الأفعال في مثل :

● جئتكَ لتفعل .

● جئتكَ حتى تفعل .

ينتصب الفعل بعد اللام وحتى بـ « أن » مضمرة ، وإلا كان الكلام محالا . يقول سيبويه : « فإنما انتصب هذا بـ « أن » وأن ههنا مضمرة ، ولو لم تضمرها لكان الكلام محالا ، لأن اللام وحتى يعملان في الأسماء فيجران »^(١) .

فوصف التركيب السابق بالمحال دون مراعاة للنواقع اللغوية المنطوق ، والاهتمام بتقدير أداة أخرى ناصبة ، سببه التمسك بظاهرة الاختصاص .

ب - تناقض الدلالة الزمنية :

يجب اتفاق عناصر التركيب في الدلالة الزمنية التي تشير إليها فإن جاء عنصر يخالف العناصر الأخرى زمنيا ، أدى هذا التناقض إلى دخول التركيب في دائرة المحال

مثل : والله ما أعدو أن جالستك غدا .

والله ما أعدو أن أجالسك أمس .

فالتناقض في الزمن بين الفعل والظرف في المثالين السابقين جعل سيبويه يصفهما بالمحال^(٢) .

(١) المرجع السابق ، ٦/٣ .

(٢) انظر سيبويه ، الكتاب ، ٥٥/٣ .

الأحكام النحوية عند سيويه :

من الأحكام النحوية التي وضعها سيويه مصطلح « جيد » وأحيانا يستعمل صيغة التفضيل فيقول « أجود » . ونرى سيويه يفاضل بين حالتين من الإعراب فيصف إحداهما بأنها أجود من الأخرى .

ففي قوله تعالى ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾^(١) ، برفع كلمة « ثمود » ، وقراءة بعضهم ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ بالنصب .

يعلق سيويه قائلاً « والنصب عربى كثير والرفع أجود »^(٢) .

وكان سيويه هنا يفضل عدم التقدير ، لأن فى حالة رفع كلمة ثمود لاحتاج إلى تقدير عامل الرفع ، لأن الكلمة تشغل وظيفة « المبتدأ » فلا نحتاج إلى عامل لفظى ، وذلك على النحو التالى :

فأما ثمودُ	فهديناهاهم
مبتدأ	فعل + فاعل + مفعول

مركز تحقيق وتطوير علوم إسلامية
خبر

وجودة هذه الحالة الإعرابية عند سيويه ترجع إلى تعدى الفعل إلى ضمير الاسم المتقدم ، فقد أخذ الفعل مفعوله ، فصح أن يبنى على الاسم ويشغل وظيفة الخبر .

أما فى حالة النصب فلا بد من البحث عن عامل النصب وبالتالي اللجوء إلى التقدير ، والتقدير يبعد التركيب اللغوى عن روح اللغة ؛ لأنه فيه تكلف

(١) سورة فصلت من الآية ١٧ .

(٢) سيويه ، الكتاب ، ٨٢/١ .

فى البحث عن العامل ، وهو تقدير عامل من لفظ الفعل الموجود فى الجملة
ويكون المعنى المراد :

فأما ثمود فهدينا فهديناهم

وواضح مدى التكلف فى مثل هذا التقدير ، أما فى حالة الرفع فلا نحتاج
معها إلى التقدير .

وفى قولهم : أتمىما مرة وقيسيا أخرى .

ينصب الاسم على فعل تقديره : أنحول .

والنصب هنا الوجه ، لأن الاسم هنا معاقب للفظ بالفعل ولو رفع الاسم

فقال قائل :

أتمىمى يريد : أنت

لكان الرفع هنا جيدا .

فالوجه والقياس هو نصب الاسم ، لأنه على اللفظ بالفعل ، ولورفع لكان
خبرا لمبتدأ مضمرة تقديره « أنت » وهو جيد (١)

فالاختيار هنا بين حالتين من الإعراب ، وهما يحتاجان إلى التقدير إلا أن
حالة النصب هى الوجه ، لوقوع كثير من المصادر منصوبة ، وكذلك الأسماء .

وقد ربط سيبويه مصطلح « جيد » أو بمعنى آخر حكم « جيد » بالحالة

الإعرابية ، ففى قوله تعالى :

﴿لَكِنَّ الرِّاسِخُونَ فِي العِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا
أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ (٢)

(١) انظر سيبويه ، الكتاب ، ٣٤٧/١ .

(٢) سورة النساء من الآية ١٦٢

يقول سيبويه « فلو كان كله رفعا كان جيدا ، فأما المؤتون فمحمول على
الابتداء »^(١) .

وفى قوله تعالى « وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ
وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ
الْبَأْسِ »^(٢) .

يقول سيبويه^(٣) : ولو رفع الصابرين على أول الكلام كان جيدا ، ولو ابتدأته
فرفعته على الابتداء كان جيدا ، كما ابتدأت فى قوله «المؤتون الزكاة» .

وفى قولك : فيها رجل وقد أتانى آخر كريمين .

يقول سيبويه : «ولو ابتدأ فرفع كان جيدا ا»^(٤) .

والحالات الإعرابية التى يحكم عليها سيبويه بالجودة هنا حالات غير
موجودة فى البنية السطحية الظاهرة ، ولكن سيبويه يرى أنها لو نطق بها لكانت
جيدة أى : مقبولة من جهة الصحة النحوية . وكان سيبويه يقوى أحيانا حكم
الجودة ، لأنه عربى فكان يقول : وهو عربى جيد .

وقد ربط ذلك باتفاق الحالة الإعرابية مع توجيه المعنى يقول : «وتقول» أ
أنت عبد الله ضربته . تجرته هاهنا مجرى : أنازيد ضربته .

لأن الذى يلى حرف الاستفهام أنت ، ثم ابتدأت هذا وليس قبله حرف
استفهام ولا شئ هو بالفعل وتقديمه أولى . إلا أنك لو شئت نصبته كما تنصب
زيدا ضربته . فهو عربى جيد ، وأمره ها هنا على قولك : زيد ضربته»^(٥) .

(١) سيبويه ، الكتاب ٢/٦٣ .

(٢) سورة البقرة من الآية ١٧٧ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٢/٦٤ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ٢/١٥١ .

(٥) المرجع السابق ١/١٠٤ .

فالوجه هنا هو الرفع لعدم الحاجة إلى النصب، إلا أن النصب يجوز على الاشتغال أى على تقدير فعل يفسره المذكور فى الجملة، ويرى سيويه أن هذا الوجه أى النصب على إضمار فعل، هو عربى جيد .

والاسم المشغول عنه إن سبق بجملة فعلية فالأرجح والأحسن أن ينصب حتى يكون العطف فيه نوع من الاتساق، وهو عطف جملة فعلية على جملة فعلية، مما يؤدي إلى تشاكل الجملتين وهو أحسن من تخالفهما، وذلك مثل :

● رأيت زيدا وعمرا كلمته .

● ورأيت عبد الله وزيدا مررت به .

«وإنما اختير النصب هاهنا، لأن الاسم الأول مبنى على الفعل، فكان بناء الفعل أحسن عندهم، إذ كان يبنى على الفعل، وليس قبله اسم مبنى على الفعل... وقد يستأدأ فيحمل على مثل ما يحمل عليه، وليس قبله منصوب وهو عربى جيد»^(١).

وقد ربط سيويه بين الحكم بالجودة وظاهرة ترتيب عناصر الجملة، فالأصل فى ترتيب عناصر الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدى أن تأتى على النحو التالى :

فعل + فاعل + مفعول به

مثل : ضرب زيد عمرا .

وقد يتطلب المعنى تقديم المفعول به على الفاعل فيصير النمط هو :

فعل + مفعول به + فاعل .

أو يقدم المفعول به على الفعل والفاعل فيصبح النمط هو :

مفعول به + فعل + فاعل .

(١) سيويه، الكتاب ج١ ص ٨٨، ٩٠ .

يقول سيويه : « كما كان الحد ضرب زيد عمرا . . . وإن قدمت الاسم فهو عربى جيد ، كما كان ذلك عربيا جيدا وذلك قولك : زيدا ضربت والاهتمام والعناية هنا فى التقديم والتأخير سواء مثله فى ضرب زيد عمرا وضرب عمرا زيد » (١) .

وقد وصف سيويه تقديم المفعول به على الفاعل لغرض معنوى وهو اهتمام وعناية العرب بالعنصر المتقدم .

ففى قولك : ضرب زيدا عبد الله

يقول سيويه : « لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما ، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه ، وإن كان مؤخرا فى اللفظ .

فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما ، وهو عربى جيد كثير ، كأنهم إنما يقدمون الذى بيانه أهم لهم ، وهم بيانه أعنى » (٢) .

واستشهد سيويه على كثرة ورود الاسم المنصوب قبل المرفوع بما جاء فى القرآن الكريم وذلك كقوله تعالى :

﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ (٣)

فقال : « وهو عربى جيد كثير » (٤) .

وقد استعمل سيويه حكم الجودة عند حديثه عن ظاهرة العامل ، ففى باب ظن وأخواتها ، يكون الفعل قويا من جهة التأثير الإعرابى إذا تقدم على عناصر الجملة ، وكلما تأخر الفعل ضعف عمله ، فإذا توسط الفعل بين مفعولين جاز الإلغاء والإعمال ، وإذا تأخر عنهما كان الإلغاء أقوى .

(١) المرجع السابق ١ / ٨٠ - ٨١ .

(٢) سيويه ، الكتاب ١ / ٣٤ .

(٣) سورة الإخلاص / الآية ٤ .

(٤) انظر سيويه ، الكتاب ١ / ٥٦ .

يقول سيويه : فإن ألغيت قلت :

عبد الله أظن ذاهب .

... وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى . وكل عربي جيد ^(١) .

وقد وصف سيويه حكم الجودة بالحسن فى بعض المواضع ففى قولك :

• سير عليه سيرا .

• وانطلق به انطلاقا .

يرى سيويه أن الاسم المنصوب فى المثالين السابقين يجوز فيه وجهان من

الإعراب هما :

١ - الحالية .

٢- المفعولية المطلقة .

وكأنك قلت فى الوجه الثانى ، يسيرون سيرا ، وينطلقون انطلاقا ،
فالمصدر صار هنا « بدلا من اللفظ بالفعل ... وهو عربى جيد حسن » ^(٢) .

ومن الأحكام النحوية التى استعملها سيويه مصطلح « حسن » .

وقد ذكره عند حديثه عن ظاهرة العامل ، ففى باب الاشتغال الذى يعالج
ظاهرة العامل والمعمول ، يرى سيويه أن الفعل المتعدى إذا انشغل بضمير
الاسم المتقدم عليه ، جاز أن يبنى على ذلك الاسم ، أى أن يشغل وظيفة
الخبر ، فالذى حسن وقوع الفعل خبرا هو اتصاله بضمير الاسم المتقدم ، يقول
سيويه « فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت :

زيد ضربته

(١) سيويه ، الكتاب ، ١ / ١١٩ .

(٢) المرجع السابق ، ١ / ٢٣١ .

فلزمته الهاء . وإنما تريد بقولك مبنى عليه الفعل أنه فى موضع منطلق إذا قلت : عبد الله منطلق . . . وإنما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملا فى المضمر وشغلته به ، ولولا ذلك لم يحسن ، لأنك لم تشغله بشئ» (١) .

فعدم الحسن يرجع إلى عدم اتصال الفعل بضمير الاسم المتقدم مثل :

زيد ضربت

وهنا لا يجوز رفع الاسم المتقدم ، لأن الفعل يطلبه ، وكذلك لأنه لم ينشغل بضميره ، لذلك يجب أن يقال :

زيدا ضربت

بالنصب ، ولا يجوز الرفع ، وبمصطلح سيبويه لا يحسن الرفع . ويرى سيبويه أن العامل إذا تقدم حسن عمله ، وأنه إذا تأخر حسن إلغاؤه .

ففى مثل :

- ما كان فيها أحد خير منك . { فيها هنا تكون مستقرا أى خيرا } .
 - ما كان أحد خيرا منك فيها . { فيها هنا ملغاة ، والخبر هو «خيرا» } .
- فالحسن إنما يكون فى تقديم مايراد عمله ، ويكون فى تأخير مايراد إلغاؤه .
- يقول سيبويه : « وتقول : ما كان فيها أحد خيرا منك . . .

إذا جعلت فيها مستقرا . . . وما كان أحد خيرا منك فيها إلا أنك إذا أردت الإلغاء ، فكلما أخرت الذى تلغيه كان أحسن ، وإذا أردت أن يكون مستقرا تكتفى به فكلما قدمته كان أحسن » (٢) .

(١) سيبويه ، الكتاب ، ١ / ٨١ .

(٢) المرجع السابق ١ / ٥٥ - ٥٦ .

فسيبويه يسمي الظرف الواقع خبرا مستقرا، لأنه يقدر باستقر، وإن لم يكن خبرا سماه لغوا.

وقد ربط سيبويه بين حكم « حسن » وبين الإعراب فاستعمل صيغة التفضيل « أحسن » ليفاضل بها بين حالتين من الإعراب ففي قولك :

● رأيتك قلت ذاك أنت وزيد.

يجوز رفع الاسم بالعطف على الضمير المرفوع « أنت » وفي قولك :

● رأيتك قلت ذاك وزيدا .

« فالنصب أحسن ، لأن المنصوب يعطف على المنصوب المضمّر، ولا يعطف على المرفوع المضمّر »^(١).

فالمشكلة بين المعطوف والمعطوف عليه هي التي حسنت الحالة الإعرابية الثانية وهي النصب، لاتفاق المعطوف والمعطوف عليه في الحالة الإعرابية .

ويفضل سيبويه حالة النصب على الرفع في قول العرب :

من أنت زيدا

● ومن أنت زيد . ويرى أن النصب على إعمال الفعل، لأن الاسم هنا مفعول به لفعل محذوف، أما الرفع فعلى أن يكون الاسم خبرا لمصدر محذوف ليس له ، وهو قليل .

يقول سيبويه : « وإنما قل » الرفع لأن إعمالهم الفعل أحسن من أن يكون خبرا لمصدر ليس له »^(٢).

ويفاضل سيبويه بين حالة الرفع وحالة النصب في قولهم :

(١) سيبويه، الكتاب ، ٢٧٨/١ .

(٢) المرجع السابق ٢٩٢/١ .

الناس مجزىون بأعمالهم إن خيراً فخير .

وقول بعضهم : الناس مجزىون بأعمالهم إن خيراً فخيراً .

يقول : « والرفع أكثر وأحسن . . . ، لأنك إذا أدخلت الفاء فى جواب الشرط استأنفت ما بعدها، وحسن أن تقع بعدها الأسماء »^(١).

فسيبويه يرى أن الفاء من معانيها الاستئناف فإذا ربطت الفاء بين الشرط والجواب حسن أن ترفع بعدها الأسماء .

● وفى قولك : زيد مررت به .

وزيدا مررت به .

اختار سيبويه حالة الرفع ، لأنها أقرب إلى المعنى المراد، ولأنها تتفق مع السليقة اللغوية .

يقول سيبويه : « والرفع فى هذا أحسن وأجود لأن أقرب إلى ذلك أن تقول : مررت بزيد »^(٢).

فالضمير فى المثال السابق لم يتصل بالفعل، ووصل الفعل إليه عن طريق « الباء » ، لأن الفعل هنا لازم لا يتعدى إلى الضمير بنفسه بل لابد من واسطة حرف الجر « الباء » .

فحالة الرفع هنا عند سيبويه ، هى الأحسن والأجود لعدم احتياجها إلى تقدير عامل ، عكس حالة النصب التى تحتاج إلى تقدير عامل خارج عن السياق .

كما استعمل صيغة التفضيل « أحسن » عند حديثه عن ظاهرة العامل،

(١) سيبويه الكتاب ١/٢٥٨ .

(٢) المرجع السابق ١/٨٣ ، ٨٤ .

والغاء هذا العامل . فيرى أن الفعل فى باب « ظن » يمكن إلغاؤه إذا توسط بين المفعولين مثل : عبد الله أظن منطلق .

يقول : « فهذا أجمل من قولك أظنه ، وأظن بغيرها : أحسن لثلا يلتبس بالاسم ، وليكن أبين فى أنه ليس يعمل »^(١) .

فسيبويه يرى عدم اتصال الفعل بضمير خوفا من الوقوع فى اللبس ، لأن وجود الضمير فى الفعل يؤدي إلى عمل الفعل ، والمراد هنا الإلغاء عن طريق توسط العامل ، وخلو الفعل من الضمير يؤكد هذا الإلغاء .

وقد ربط سيبويه حكم « حسن » بتمام التركيب لإفادة المعنى المراد .

ففى قولك : كان رجل ذاهبا لم تفد السامع شيئا كان جهله ولو قلت : كان رجل من آل فلان فارسا .

حسن ، لأنك أعلمت السامع أنه من آل فلان وقد جهله ولو قلت : كان رجل من قوم عاقلا .

« لم يحسن ، لأنه لا يستنكر أن يكون فى الدنيا عاقل وأن يكون فى قوم »^(٢) .

فالحسن فى التركيب اللفوى أساسه عند سيبويه إفادة معنى يحتاج إليه السامع ، وعدم إتمام المعنى يؤدي إلى خروج التركيب من دائرة الحسن كما يرتبط الحسن أيضاً بتمام التركيب فى قولك :

كان سيرى أمس حتى أدخلها .

إذا جعلت أمس « مستقرا » أى خبرا لـ كان .

(١) سيبويه ، الكتاب ١/١٢٥ .

(٢) المرجع السابق ١/٥٤ .

فهنا يجوز رفع الفعل بعد « حتى » ، لتمام البنية الأساسية للجملة .

يقول سيبويه : « لأنه استغنى فصار كسرت . . . ولا يحسن :

كان سيرى فأدخل إلا أن تحي بخبر له كان » (١) .

فحذف عنصر أساسي من الجملة يخرجها من دائرة الحسن ، لعدم إفادة المعنى ، والا ستئناف بالرفع لايتأتى إلا بعد تمام عنصرى البنية الأساسية للتركيب .

وقد ارتبط الحسن أيضاً عند سيبويه بتمام التركيب الإضافى ، لأن التنوين وعدم إضافة بعض الأسماء فى بعض التراكيب يخرجها من دائرة الحسن ، وينعتها بعدم الجواز .

فالكلمات : خير ، وأفضل ، وأب ، وأى ، تنوينها وعدم إضافتها يخل بالمعنى المراد وبالتالي يخرج التركيب من دائرة الجواز والحسن .

يقول سيبويه : « لو قلت »

هذا رجل خير

وهذا رجل أفضل

وهذا رجل أب

لم يستقم ولم يكن حسناً وكذلك أى لاتقول :

هذا رجل أى

فلما أضفتهن وأوصلت إليهن شيئاً حسناً وتمن به ، فصارت الإضافة

وهذه اللواحق تحسنه » (٢) .

(١) سيبويه ، الكتاب ٢٤ / ٣ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٢٥ / ٢ .

كما ربط سيبويه الحُسن بعطف النسق، فعطف الاسم الظاهر على
(*) الضمير المرفوع يؤدي إلى خروج التركيب من دائرة الحسن، ووصفه بالقبح،
لذلك يجب الفصل بينهما .

يقول سيبويه : « وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو الضمير في الفعل
المرفوع، وذلك قولك : فعلتَ وعبدُ الله وأفعلَ وعبدُ الله

فإن نَعْتَهُ حسن أن يشركه المظهر وذلك قولك : ذهبت أنت وزيد قال الله
عز وجل (اذهب أنت وربك) وذلك أنك لما وصفته حسن الكلام حيث طوله
وأكدته . وقال عز وجل : (ولو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا) حسن لمكان
لا» (٢)

فإطالة الكلام عن طريق التأكيد بضمير فصل مناسب أو بأى فاصل يؤدي
إلى جواز التركيب والخروج من دائرة القبح .
ضعيف :

ومن الأحكام التي استعملها سيبويه عند تعييده ، حكم « ضعيف » ، فقد
وصف بعض التراكيب بالضعف ، ودار الضعف ، في نقاط ثلاث هي :

١- حذف الضمير العائد على الاسم . وهو يرتبط في نفس الوقت بظاهرة التعدي .

يقول سيبويه : «ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنيا على الاسم
ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول ومن حال

(١) المرجع السابق ٣٧٨/٢ - ٣٧٩ .

(*) كما ربط سيبويه الحسن بعطف النسق ، فعطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع يؤدي إلى خروج
التركيب من دائرة الحسن ، ووصفه بالقبح ، لذلك يجب الفصل بينهما .

يقول سيبويه : « وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو الضمير في الفعل المرفوع ، وذلك قولك : فعلت
وعبد الله وأفعل وعبد الله ، فإن نَعْتَهُ حسن أن يشركه ...

بناء الاسم عليه، ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه، ولكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام قال الشاعر :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع

فهذا ضعيف « (١) » .

فالضعف هنا عند سيويه يرجع إلى احتياج الفعل العامل « أصنع » إلى معمول ينشغل به عن الاسم المتقدم المرفوع « كله » ، فلا يحتاج إليه، أما خلو الفعل من الضمير العائد فيجعل الفعل في حاجة إلى الاسم الأول، ليعمل فيه النصب وخصوصا أن نصب كلمة « كله » لا يؤدي إلى كسر البيت بل يحافظ على وزنه .

ويقول سيويه : « فإن قلت : زيدكم مرة رأيت

فهو ضعيف ، إلا أن تدخل الهاء ، كما ضعف في قوله : كله لم أصنع « (٢) » .

فالضعف هنا سببه خلو العامل من معموله المنصوب لأن الفعل هنا متعد، ولم يأخذ معموله، واتصال الضمير بالفعل يخرج التركيب من دائرة الضعف إلى دائرة الحسن، كما يمكن أيضا أن يعد حسنا إذا نصب الاسم الأول، وأصبح معمولا للفعل المتأخر تقول :

زيدا كم مرة رأيت .

فلا حاجة هنا للضمير، لأن الاسم المتقدم المنصوب صار معمولا للفعل

المتأخر .

(١) سيويه ، الكتاب ١/ ٨٥

(٢) المرجع السابق ١/ ١٢٧

وقد وصف سيبويه حذف الضمير العائد على الاسم بالقبح فى بعض
المواضع يقول :

« فإن قلت : إن أفضلهم لقيت .

فنصبت أفضلهم بإن ، فهو قبيح حتى تقول لقيته » (١).

فالفعل « لقي » فعل متعد يحتاج إلى معموله ، ليتم بناء التركيب نحويًا ،
وكذلك يتم المعنى المراد منه .

ويرى الخليل بن أحمد أن أفضلهم منصوب بـ لقيت والمعنى عنده :

إنه أفضلهم لقيت

وبذلك يكون اسم إن ضميرًا محذوفًا ، والجملة الفعلية فى محل رفع خبر
إن . ويرى سيبويه أن ما ذهب إليه الخليل غير حسن فى الكلام ولا يجوز إلا فى
الشعر (٢).

فسيبويه يرى أن سبب خروج التركيب من دائرة الحسن ، هو تقدير ضمير
محذوف ليس له مرجع يعود إليه ، ويرى أن ذلك يمكن حدوثه فى المستوى
الشعرى للكلام .

ب - الحالة الإعرابية :

ارتبط الضعف عند سيبويه بالحالة الإعرابية ، ففى قولك :

مازید ذاهبا ولا محسن زید

ضعيف أن تعطف بالنصب على خبر « ما » مع تكرار الاسم الأول الذى

يشغل وظيفة اسم « ما » .

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٣٥٧/٢ .

(٢) انظر المرجع السابق والصفحة نفسها .

ضعيف أن تقول في المثال السابق :

مازيد ذاهبا ولا محسنا زيد فإن أضمرت الاسم الأول ، فقلت :

مازيد ذاهبا ولا محسنا هو

خرج عن الضعف ، لأنك استغنيت عن الاسم بضميره . فإن كرر الاسم ولم يذكر ضميره كان الأجود والأحسن الرفع على الاستئناف ، وترك العطف بالنصب على الخبر .

تقول : مازيد ذاهبا ولا محسن زيد تشبيها للاسم بالأجنبي .

يقول سيبويه : « وتقول مازيد ذاهبا ولا محسن زيد ، الرفع أجود وإن كنت تريد الأول ، لأنك لو قلت مازيد منطلقا زيد لم يكن حد الكلام ، وكان هنا ضعيفا ، ولم يكن كقولك : مازيد منطلقا هو لأنك قد استغنيت عن إظهاره وإنما ينبغي لك أن تضمه . ألا ترى أنك لو قلت : مازيد منطلقا أبو زيد ، لم يكن كقولك : مازيد منطلقاً أبوه ، لأنك قد استغنيت عن الإظهار ، فلما كان هذا كذلك أجرى مجرى الأجنبي واستأنف على حاله حيث كان هذا ضعيفاً فيه » (١) .

فسبب الضعف عند سيبويه في المثال السابق يرجع إلى العطف بالنصب دون ذكر الضمير . ويخرج الكلام من دائرة الجودة عن طريقين :

الأول : رفع الاسم بعد الواو على الاستئناف إذا كرر الاسم الأول بعد المعطوف .

الثاني : العطف بالنصب على الخبر إذا ذكر ضمير الاسم المتقدم .

(١) سيبويه ، الكتاب ١/ ٦٢ .

ج - ظاهرة العامل :

إن عدم تحديد معمول العامل ، يؤدي إلى وصف التركيب بالضعف عند
سيبويه في المستوى النثري للكلام . مثل قولك :

خالد ضربت

يقول سيبويه : « ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنيا على الاسم
ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الأعمال في الأول ، ومن
حال بناء الاسم عليه ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه ،
ولكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام »^(١) .

فالضعف هنا يرتبط بثلاث ظواهر هي :

١ - ظاهرة المستوى البنائي للتركيب

اسم مرفوع + فعل متعد + فاعل + ...

٢ - ظاهرة التعدى واللزوم .

٣ - ظاهرة العامل والمعمول من تحقيق كالمبيوتر علوم راسدي

فالفعل « ضرب » في المثال السابق فعل متعد يحتاج إلى معمول (منصوب)
يشغله عن الاسم المتقدم .

فسبب الضعف هنا يرجع إلى عدم وجود معمول منصوب للعامل
«ضرب» ، ووجود هذا المعمول المنصوب سواء أكان ضميرا متصلا بالفعل يعود
على الاسم المتقدم ، أم كان الاسم المتقدم يخرج التركيب من دائرة الضعف
إلى دائرة الحسن ، وذلك بأن نقول :

(١) سيبويه ، الكتاب ١/ ٨٥ .

زيد ضربته

مبتدأ فعل + فاعل + مفعول = خبر

أو : زيدا ضربت

مفعول + فعل + فاعل

فالضعف هنا عند سيبويه معناه عدم الحسن، فهناك تركيب حسن هو حد الكلام، وهناك تركيب ضعيف يبعد عن طريق المستوى الحسن نحوياً ودلالياً.

ويرتبط بالضعف أيضاً عدم إعمال العامل مع تقدمه فالأصل عند سيبويه أن يعمل الفعل المتقدم على أجزاء الجملة، لأن الأصل في العمل للأفعال، ثم ما يحمل عليها مثل : المصدر و الوصف.

والموقع الإعرابي للعامل له أثر واضح في العمل أو عدمه ، فالتقدم سبب في ضرورة الإعمال ، والتأخير سبب في الإلغاء.

فإذا عمل العامل وهو متأخر، أدى ذلك إلى وصف التركيب اللغوي بالضعف، وكذلك إذا ألغى عمله مع تقدمه.

مركز تحقيقات كميونر علوم إسلامي
فضعيف أن تقول :

زيدا أخاك أظن .

وزيدا قائما ضربت .

يقول سيبويه : « وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت وذلك

قولك : زيدا أخاك أظن ، فهذا ضعيف كما يضعف زيدا قائما ضربت ، لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل » (١).

(١) سيبويه ، الكتاب ١ / ١٢٠ .

وضعيف أن تقول : أظن زيد ذاهب

فالضعف هنا سببه عدم إعمال الفعل العامل مع تقدمه؛ لأن الأصل أن يعمل إذا تقدم على أجزاء الجملة .

وهذا الضعف أيضا يحمل على ما يعمل عمل الفعل مثل : المصدر، وقد أطلق سيويه عليه حكما آخر هو القبح فقال : « واعلم أن المصدر قد يلغى كما يلغى الفعل . وذلك قولك . . . زيد ظني أخوك، وزيد ذاهب ظني . فإن ابتدأت فقلت :

ظني زيد ذاهب كان قبيحا

كما ضعف أظن زيد ذاهب » (٢) .

فقد أطلق سيويه على عدم عمل العامل حالة تقدمه حكمين هما : الضعف والقبح ، ويعنى بهما الخروج عن أصل القاعدة، فالأصل أن يعمل الفعل أو ما يحمل عليه في العمل في حالة التقديم وأن يلغى عمله مع التأخير .

وقد أضاف سيويه إلى الضعف وصفاً آخر هو الخبث، ففي قولك :

إنّ أحدا لا يقول ذاك .

يقول سيويه : « وهو ضعيف خبيث ، لأن أحدا لا يستعمل في الواجب ، وإنما نفيت بعد أن أوجبت، ولكنه قد احتمل حيث كان معناه النفي » (٢) .

فالضعف هنا ليس سببه الإعراب أو العامل بل يرجع إلى تركيب عناصر الكلام، فكلمة « أحد » لا تستعمل إلا منفية ، والخبث جاء من ذكر أول الكلام

(١) المرجع السابق ١/ ١٢٤ .

(٢) سيويه الكتاب . ٢/ ٣١٨ .

موجبا ثم نفيه بعد ذلك ، والذي سوغ قبول مثل هذا هو طريقة الاستعمال الشائع لكلمة « أحد » وهو النفي .

قبيح :

ومن الأحكام التي استعملها سيويه في التععيد النحوي حكم القبح ، وهو يعنى بصفة عامة وضع الشئ في غير موضعه .

وقد شمل حكم القبح بعض النقاط منها :

١ - بناء الكلام .

٢ - الإعراب .

٣ - العامل .

٤ - الفصل بين المتضايين .

١- بناء الكلام :

ويتضمن بعض النقاط منها :

أ - عدم الفصل بين المتعاطفين .

ب - وضع الشئ في غير موضعه .

ج - الاختصاص .

د - حذف الاسم وإقامة الصفة مقامه .

١- عدم الفصل بين المتعاطفين :

يرى سيويه أن عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع المتصل لا يصح

إلا بعد الفصل بينهما بضمير يؤكد الضمير المرفوع ، يقول : «لوقلت : اذهب

نفسك كان قبيحا حتى تقول : أنت نفسك . . . لوقلت : اذهب وزيد كان قبيحا حتى تقول : اذهب أنت وزيد «^(١) . ويقول فى موضع آخر: «^(٢) لو قلت : اذهب وعبد الله .

كان فيه قبح ، فإذا قلت : اذهب أنت وعبدُ الله حَسُنُ .

ومثل ذلك فى القرآن : (فاذهب أنت وربك فقاتلا)^(٣) .

وقوله تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾^(٤) .

فسيبويه يستشهد بالنص القرآنى على الوجه الحسن وهو الفصل بالضمير بين المعطوف وهو الاسم الظاهر، والمعطوف عليه وهو الضمير المرفوع المستتر، ويحكم على بعض الأمثلة المقترحة التى خلعت من الضمير الفاصل بين المتعاطفين بالقبح .

فالقبح هنا يرتبط بمخالفة القاعدة النحوية وهى ضرورة الفصل بين الاسم الظاهر المعطوف، والضمير المرفوع المستتر المعطوف عليه .

ب - وضع الشئ فى غير موضعه . ويشمل بعض النقاط منها :

١ - الخلاف فى الحالة الإعرابية :

حرص العرب على استعمال ألفاظ اللغة فى المواضع التى تساعد على إبراز المعنى المراد منها، وقد مثل سيبويه ببعض التراكيب الخاصة المسموعة عن العرب والتى يجب مراعاة ترتيب العناصر فيها، ومنها :

(١) سيبويه ، الكتاب ١/ ٢٧٧ - ٢٧٨ . وانظر ١/ ٢٩٨ .

(٢) المرجع السابق ١/ ٢٤٧ .

(٣) سور البقرة من الآية ٣٥ .

(٤) سورة الاعراف من الآية ١٩ .

• ويل لك وعول لك .

• يسوءك وينوءك .

• سقياً ورعباً .

ولا يقال طعاماً لك وشراباً لك ، تريد معنى سقياً .

يقول سيويه فى هذه التراكيب : « ... فإنما تجربها كما أجرت العرب وتضعها فى المواضع التى وضعت فيها »^(١) .

وقد خالف بعض النحويين هذا الاستعمال ، فوضعوا بعض الألفاظ فى غير مكانها الصحيح المستعمل من قبل أصحاب اللغة .

يقول سيويه فى حديثه عن النكرة التى تجرى مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء « هذا باب منه استكرهه النحويون ، وهو قبيح ، فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب ، وذلك قولك :

ويح له وتب ، وتبا لك وويحا

فجعلوا التب بمنزلة الويح ، وجعلوا ويح بمنزلة التب ، فوضعوا كل واحد منهما على غير الموضع الذى وضعت العرب »^(٢) .

فالنحويون جعلوا التسب مرفوعاً يمكن الابتداء به ، وكذلك جعلوا الويح منصوباً ، وهذا لم يرد فى استعمال العرب والوجه الحسن أن يقال كما ورد عن العرب .

- ويح له وتباله - ويح له وتب له

أو تبالك وويح له

(١) سيويه ، الكتاب ١ / ٣٣٠ .

(٢) سيويه ، الكتاب ١ / ٣٣٤ .

فالويح يجب أن يبدأ به، ثم يبنى عليه الخبر شبه الجملة الجار والمجرور ، ويلحق بالويح كلمة التب، والأفضل فى التب النصب، ويمكن الاستغناء معها عن الجار والمجرور بعدها ، لدلالة السياق على المستغنى عنه، أما كلمة الويح فيشترط أن تبنى على الجار والمجرور .

فخطأ النحويين من وجهة نظر سيبويه أنهم وضعوا التب موضع الويح، ووضعوا ويحا موضع التب مع أن الويح يجب الابتداء به، ولا يستغنى أبدا معه عن الجار والمجرور ، أما التب فلا يبدأ به ويمكن الاستغناء بعده عن الجار والمجرور .

فسيبويه فى النص السابق يدافع عن الواقع اللغوى المنطوق به من قبل العرب، ويحكم على الاستعمال المفترض من قبل النحويين بالقبح لعدم مطابقته للواقع المستعمل .

يقول : « ينبغى لك أن تجرى هذه الحروف كما أجرت العرب وأن تعنى ماعنوا بها »^(١) .

مركز تحقيقات كميوتور علوم راسدى

ج - الاختصاص :

تختص بعض الكلمات بالدخول على الأسماء وبعضها الآخر بالدخول على الأفعال، وبعضها يعمل فيما يختص به وبعضها الآخر لا يعمل ، أى لا أثر لها فى غيرها من الناحية الإعرابية .

ومن الكلمات المختصة العاملة: أن ، وكى ، وإذن . وهى حروف تختص بالدخول على الفعل، وتعمل فيه النصب، فيتكون النمط فى التركيب من : أداة نصب + فعل مضارع .

(١) سيبويه ، الكتاب ١ / ٢٣٠ - ٢٣١ .

فإذا جاء ما يخالف هذه القاعدة، أي ما ينافي هذا الاختصاص كان ذلك قبيحا عند سيويه ، لأن الكلمة وضعت في غير موضعها المحدد طبقا للقواعد المفترضة من قبل النحاة .

وتتضمن ظاهرة الاختصاص ما يلي :

١ - حروف الاستقبال والتوكيد .

٢ - حروف نصب المضارع .

٣ - الاستفهام .

٤ - مخالفة الأصل (التنكير) .

٥ - عدم إفادة المعنى .

١ - حروف الاستقبال والتوكيد :

يقول سيويه : « إن من الحروف حروفا لا يذكر بعدها إلا الفعل ولا يكون الذي يليها غيره مظهرا أو مضمرا . . . ولو قلت :

سوف زيدا أضرب .

أو قد زيدا لقيت

لم يحسن لأنها إنما وضعت للأفعال » ^(١) .

فالذي أخرج الكلام السابق من دائرة الحسن هو وضع الاسم بعد ما يستحق الدخول على الفعل ، وهو سوف ، وقد ، لأنهما حرفان خصصا للدخول على الأفعال .

(١) سيويه ، الكتاب ١/ ٩٨ .

٢ - حروف نصب الفعل المضارع :

من الحروف الناصبة للفعل المضارع « إذن » ويشترط لعملها بعض الشروط منها : أن يليها الفعل الذي تعمل فيه ولا يجوز الفصل بينهما إلا بالقسم^(١) ، فإذا فصل اسم بينها وبين الفعل بطل عملها .

يقول سيبويه : « وتقول : إذن عبد الله يقول ذاك ، لا يكون إلا هذا من قبل أن إذن الآن بمنزلة إنما وهل ، كأنك قلت : إنما عبد الله يقول ذاك . ولو جعلت إذن ههنا بمنزلة كى وأن لم يحسن من قبل أنه لا يجوز لك أن تقول : كى زيد يقول ذاك ولا أن زيد يقول ذاك . فلما قبح ذلك جعلت بمنزلة هل وكأنتما وأشباههما »^(٢) .

فسيبويه يرى أنه من القبيح أن تقول :

كى زيد يقول ذاك

وأن زيد يقول ذاك

لأن كى ، وأن لا يليهما إلا الفعل ، فهما من الحروف المختصة بالدخول على الأفعال ، فلا يعملان مع الفصل بينهما وبينه بالاسم ، والصحيح أن تقول : كى يقول زيد ذاك .

وإذا فصل بين إذن والفعل بالاسم ، بطل عملها وصارت مثل إنما وهل فى عدم التأثير الإعرابى ، لذلك نقول :

إذن عبد الله يقولُ « ذاك » برفع الفعل المضارع .

(١) أجاز بعض النحاة الفصل بشبه الجملة ، وبالدعاء أو الدعاء ، أو بعمول الفعل . انظر ابن هشام ، أوضح المسالك ، ١٦٨/٤ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ١٥/٣ - ١٦ .

فالقبيح عند سيويه هو عدم مراعاة قاعدة الاختصاص، ومن حروف الاختصاص أن الناصبة للفعل المضارع فهي تختص به، فمن القبيح أن يليها الاسم، وكذلك « كى » .

ففى قول العرب : أما أنت منطلقا انطلقت معك .

يرى سيويه أن « أما » مركبة من أن + ما للتوكيد . وما هنا عوض عن الفعل المحذوف والتقدير : لأن كنت منطلقا انطلقت معك، ثم حذف الفعل وعوض عنه ما .

يقول سيويه « فلما كان قبيحا عندهم أن يذكروا الاسم بعد أن وبتدثوه بعدها كقبح كى عبد الله يقول ذاك حملوه على الفعل »^(١) .

٣ - الاستفهام :

يقول سيويه فى اختصاص حروف الاستفهام « واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم، لو قلت هل زيد قام ، وأين زيد ضربته، لم يجز إلا فى الشعر ، فإذا جاء فى الشعر نصبته ، إلا الألف فإنه يجوز فيها الرفع والنصب، لأن الألف قد يبدأ بعدها الاسم »^(٢) .

ويقول : « فإن قلت : هل زيدا رأيت

وهل زيد ذهب

قبح ولم يجز إلا فى الشعر ، لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل ، فإن اضطر شاعر فقدم الاسم نصب »^(٣) .

(١) سيويه ، الكتاب ٢٩٤/١ .

(٢) سيويه ، الكتاب ١٠١/١ .

(٣) المرجع السابق ٩٩/١ .

ويقول أيضاً فى أسماء الاستفهام : « وإن قلت أيهم زيدا ضرب ، قبح
كما يقبح فى متى ونحوها ، وصار أن يليها الفعل هو الأصل ، لأنها من
حروف الاستفهام » (١).

من النصوص الثلاثة السابقة فى الاستفهام لسيويه نلاحظ أن حروف
الاستفهام عدا الهمزة تختص بالدخول على الأفعال ، وذلك إذا اجتمع
فى الكلام الاسم والفعل ، فإن وليها الاسم خرج الكلام من دائرة الحسن
إلى دائرة القبح ، لأن بعض أجزاء الكلام قد وضع فى غير موضعه
المخصص له .

وقد حدد سيويه المستوى الذى وصف بالقبح ، وهو المستوى النثرى
للكلام ، أما المستوى الشعرى منه ، فيجوز للشاعر أن يدخل أحرف الاستفهام
على الأسماء لضرورة النظم ، بشرط أن تكون الأسماء منصوبة .

٤ - مخالفة الأصل (التنكير) :

يقول سيويه : « وأما رب رجل وأخيه منطلقين ، ففيها قبح حتى تقول :
وأخ له . و المنطلقان عندنا مجروران من قبل أن قوله وأخيه فى موضع نكرة ،
لأن المعنى إنما هو وأخ له » (٢).

فاتصاف التركيب السابق بالقبح يرجع إلى إضافة كلمة أخ إلى الضمير
« الهاء » وهذه الإضافة وإن كانت إلى معرفة إلا أنها فى حكم النكرة ، لأنه
لا يراد بها رجلاً بعينه ، وأصل الكلام الذى يخرج التركيب من مستوى القبح
إلى مستوى الحسن هو « وأخ له » . فسقطت اللام الجارة للضمير ، فاتصل
الاسم بالضمير .

(١) المرجع السابق ١/ ١٢٦ .

(٢) سيويه ، الكتاب ٢/ ٥٤ .

فالقبح هنا فى عطف كلمة أخيه على مجرور رب، والكلام جائز مع قبحه، لأن كلمة أخ وإن كانت مضافة إلى معرفة إلا أنها فى حكم النكرة .
ولكن لايجوز أن تقول : رب أخيه

ولا رب رجل وزيد

لأن رب تختص بالدخول على النكرات .

٥ - عدم إفادة معنى :

الكلام الصحيح يتضمن شيئين هما :

أ - الصحة التركيبية .

ب - الصحة الدلالية .

والصحة الدلالية مترتبة على مراعاة صحة التركيب ، أى صحة وضع المفردات وحسن ترتيبها، وكذلك صحة الوظائف النحوية التى تدل عليه .

فإذا لم يراع فى بناء الكلام صحة وضع المفردات طبقاً لقاعدة الاختصاص، فقد الكلام بالتالى الصحة الدلالية لعدم إفادة المعنى المراد منه . وفى هذه الحالة لايسمى مثل هذا التركيب كلاماً ، أو بمفهوم سيويه « لم يكن كلاماً » .

يقول سيويه فى حديثه عن الأفعال المضارعة :

« ويبين لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز

ذلك . ألا ترى أنك لو قلت :

إن يضرب يأتينا

وأشبه هذا لم يكن كلاماً ؟ ! إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعهما فى

المعنى « (١) » .

(١) سيويه ، الكتاب ١/ ١٤ .

فسيبويه ينفي عن المثال السابق: إن يضرب يأتينا صفة الكلام، لأنه لم يراع في ترتيب أجزاء التركيب قاعدة الاختصاص، فالفعل لا يلي في الكلام الصحيح إن، لأن «إن» حرف يختص بالدخول على الأسماء، فوضع الفعل المضارع في غير موضعه هنا وإن كان يشبه اسم الفاعل في بعض الأوجه، أفقد التركيب الصحة البنائية وبالتالي الصحة الدلالية، فلم يعد كلاما كما عبر سيبويه .

فالفعل لا يصلح أن يقع مسندا إليه، بل يأتي دائما مسندا في البنية الأساسية للكلام، فوضع الفعل هنا في غير موضعه لم يجعل التركيب قبيحا فحسب، بل ألغى عنه صفة الكلام .

ويلاحظ في المثال السابق وهو « إن يضرب يأتينا » أنه من الأمثلة المفترضة عند سيبويه، فلم يذكره سيبويه على أنه من كلام العرب، بل ذكره لغرض التمثيل والشرح .

د - حذف الاسم وإقامة الصفة مقامه :

إذا حذف الاسم وحلت الصفة محله أدى هذا التغير إلى وصف الكلام بالقبح، لأن الصفة لا تحل محل الاسم، يقول سيبويه في باب ما ينتصب على إضمار الفعل: « وذلك قولك :

أخذته بدرهم فصاعدا، وأخذته بدرهم فزائدا. حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، ولأنهم أمنوا أن يكون على الباء، لو قلت: أخذته بصاعد كان قبيحا، لأنه صفة، ولا تكون في موضع الاسم، كأنه قال: أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعدا أو فذهب صاعدا .

ولا يجوز أن تقول: وصاعد؛ لأنك لا تريد أن تخبر أن الدرهم مع

صاعد ثمن لشيء»^(١).

(١) سيبويه، الكتاب ١/ ٢٩٠.

فتحويل الكلام من : أخذته بدرهم فصاعدا

إلى : أخذته بصاعد .

وذلك بإحلال الصفة محل الاسم بعد حذفه ، ينقل الكلام من المستوى الجائر الحسن إلى المستوى القبيح ، لأن الصفة وهى كلمة «صاعدا» حلت محل الاسم وهو « درهم » المجرور بالباء ، ولا يجوز أن تقع الصفة موقع الاسم .

ويلاحظ أنه لايجوز العطف بالواو ، فلا تقول :

أخذته وصاعد

لأن الواو لمطلق الجمع ، أما الفاء فتدل هنا على تدرج ارتفاع الثمن ، فهى أقوى على تصوير المعنى المراد من الكلام ، لأن المعنى هو :

أخذته بدرهم فزاد الثمن ^(١) صاعدا . وصاعد بدل من زاد ويزيد .

وقد عبر سيبويه فى بعض المواضع عن حذف الاسم وإحلال الصفة محله بالضعف يقول :

« لو قلت أتانى اليوم قوى ، وألا بارداً ، ومررت بجميل كان ضعيفا ، ولم يكن فى حسن :

أتانى رجل قوى وألا ماء باردا

ومررت برجل جميل

أفلا ترى أن هذا يقبح ههنا كما أن الفعل المضارع لايتكلم به إلا ومعه

الاسم ^(٢) .

(١) سيبويه الكتاب ١ / ٢٩٠ ، ٢٩١ .

(٢) المرجع السابق ١ / ٢١ .

فالكلام الصحيح الحسن أن تقول :

أتانى رجل قوى

فعل + مفعول + فاعل + صفة

إذا تحول إلى :

أتانى قوى

فعل + مفعول + صفة (فاعل) .

أصبح ضعيفا ، لأن الصفة لا تقوى على أداء المعنى دون الاسم ، فهي تحتاج إلى الاسم مثل احتياج الفعل إليه ، فالضعف والقبح حكمان عند سيبويه على حالة واحدة هي حذف الاسم وإحلال الصفة محله .

٢ - الإعراب :

تتضمن ظاهرة الإعراب بعض النقاط التي وصفت الأمثلة فيها بالقبح

وهي :

مركز تحقيقات كميتر علوم إسلامي

١ - مخالفة الأصل :

وضع النحويون القواعد التي تحكم الوظائف النحوية وتحدد صحتها ، ومن هذه الوظائف الحال ، والأصل في الحال أن تكون نكرة ، فإذا جاءت خلاف هذا الأصل ، وصف الكلام الذي وقعت فيها بالقبح .

يقول سيبويه : « فإذا كان الاسم حالا يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللام ولم يضاف . لو قلت : ضربته القائم ، تريد قائما كان قبيحا ، ولو قلت : ضربتهم قائمهم تريد : قائمين كان قبيحا » (١) .

(١) سيبويه ، الكتاب ١ / ٣٧٧ .

ويقول أيضاً : « وأما الألف واللام فلا يكونان حالا ألبتة ، لوقلت :
مررت بزيد القائم ، كان قبيحا إذا أردت قائما »^(١) .

فالقبح هنا يرتبط بمخالفة الأصول النحوية ، فوظيفة الحال يشترط فيها أن
تكون نكرة ، فإذا جاءت معرفة عد ذلك قبيحا عند سيويه ، ففي : مررت بزيد
القائم .

إذا أراد المتكلم بكلمة « القائم » قائما ، أى نصبها على الحال ، كان ذلك
قبيحا منه ، لمخالفته الأصول النحوية المقررة ، أما إذا نطق كلمة « القائم » بكسر
الميم ، أى جعلها صفة لزيد ، فإن ذلك يخرج الكلام من مرتبة القبح إلى
مرتبة الحسن ، لاتفاقه مع الأصول النحوية .

والقبح فى المثال السابق أيضاً يرجع إلى الخوف من حدوث اللبس بين
الوظائف النحوية ، فإذا جاءت الحال معرفة التبتت بالصفة المعرفة ، ولأن
الحال وصف فى المعنى اشترط النحويون فيها التنكير حتى يفرقوا بينها وبين
الصفة المعرفة . فالقبح هنا عند سيويه جاء بمعناه العام وهو وضع الشئ فى غير
موضعه^(٢) .

مركز تحقيقات كميوتور علوم اسلامی

ب - الحالة الإعرابية :

هناك كلمات يقتضى الاستعمال أن تشغل حالة إعرابية معينة ، وذلك مثل
الاسم المفرد الواقع بعد « أما » فالوجه فيه الرفع فى جميع اللغات مثل : أما
العبد فذو عبد .

فإذا جاء فى كلام منصوبا ، أو عطف على منصوب أدى ذلك إلى وصف
مثل هذا الكلام بالقبح عند سيويه يقول : « أما العلم والعبيد فذو علم وذو

(١) سيويه ، الكتاب ٥٨/٢ وانظر ١١٣/٢ .

(٢) انظر المرجع السابق ١١٤/٢ .

عبيد . وهذا قبيح ؛ لأنك لو أفردته كان الرفع أصوب ، فخبث إذ أجرى غير المصدر كالمصدر ، وشبهوه بما هو في الرداءة مثله وهو قولهم ويل لهم وتب^(١) . فالذى ينصب بعد « أما » هو المصدر ، لأنه يمكن في هذه الحالة تقدير فعل عامل فيه ، أما الاسم فالوجه فيه الرفع .

والقبح الذى يراه سيبويه فى قول النحويين :

أما العلم والعبيد فذو علم وذو عبيد

سببه أن النحويين وضعوا الاسم «العبيد» موضع المصدر، ولو جاء مفردا ،

أى غير معطوف لكان الصحيح رفعه .

وقد زعم يونس بن حبيب أن نصب الاسم بعد « أما » قد روى عن بعض

العرب فهم يقولون :

أما العبيد فذو عبيد

أى يجرونه مجرى « المصدر » وهو قليل خبيث^(٢) .

فالقلة فى نظر سيبويه ترجع إلى الكم ، فالكثير المستعمل جاء بالرفع ، غير أنه فى حكمه هذا لم يذكر لنا عدد الأمثلة المرفوعة بالنسبة للمنصوبة . أما الخبث ، فيعنى به وضع الشئ فى غير موضعه ، وهو هنا وضع المصدر ، كما وضعوا التب موضع الويل . والتب^(٣) لاتأتى إلا منصوبة . فقالوا : ويل لهم وتب .

ومع أن رواية النصب التى ذكرها يونس - رويت عن قوم من العرب ، إلا

(١) سيبويه ، الكتاب ١/ ٣٨٩ .

(٢) المرجع السابق ١/ ٣٨٩ .

(٣) سبق أن تناولنا هذا المثال فى هذا البحث ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

أن سيويه حكم عليها بالقلة والخبث . ومع هذا نجد سيويه يجيزها على اعتبار أن كلمة العبيد لا يراد بها أشخاص بعينهم فهي في حكم النكرة تشبيها لها بالمصدر المبهم، يقول : « وإنما جاز النصب في العبيد حين لم يجعلهم شيئا معروفا بعينه لأنه يشبهه بالمصدر »^(١) .

ج - صحة المعنى واتفاق الحالة الإعرابية بين المعطوف والمعطوف عليه :

يشترط سيويه إذا عطف اسم على آخر بالواو أن يتفق هذا العطف مع المعنى وأن تكون الحالة الإعرابية للمعطوف والمعطوف عليه واحدة . يقول في باب يضم في الفعل لقبح الكلام إذا حمل آخره على أوله : « وذلك قولك : ما شأنك وعمراً

فإنما حد الكلام ههنا : ما شأنك وشأن عمرو .

فإن حملت الكلام على الكاف المضمره فهو قبيح ، وإن حملته على الشأن لم يجز ، لأن الشأن ليس يلتبس بعبد الله ، وإنما يلتبس به الرجل المضمرة في الشأن . فلما كان ذلك قبيحا حملوه على الفعل فقالوا : ما شأنك وزيدا ، أي : ما شأنك وتناولك زيدا »^(٢) .

فالقبح في النص السابق يرجع إلى اختلاف الحالة الإعرابية بين المعطوف والمعطوف عليه في البنية السطحية للكلام .

ففي مثل : ما شأنك وعمراً

لا يمكن عطف الاسم المنصوب « عمراً » على الضمير « الكاف » لأنه في محل جر ، وشرط التابع أن يتفق مع المتبوع في الحالة الإعرابية . ولا يمكن عطفه على الشأن ، لأن الشأن هنا لا يلتبس بعمرو ، بل هو شأن المخاطب « الكاف » .

(١) سيويه ، الكتاب ١ / ٣٩٠ .

(٢) المرجع السابق ١ / ٣٠٧ .

لذا يرى سيويه أن النصب هنا على تقدير عامل خارج عن العناصر المذكورة ، فهو موجود فقط في البنية العميقة للكلام وهو يتفق مع المعنى المراد من الكلام ، والتقدير : ما شأنك وتناولك عمرا .

ويلاحظ في المثال السابق مدى اهتمام سيويه بالجانب الدلالي في تفسير الحالة الإعرابية ، وكذلك مدى عنايته بحسن اختيار اللفظ المقدر الذي يتناسب من جهة المعنى مع سياق الكلام ومن جهة العمل مع المعمول .

وقد استشهد سيويه على ما يذهب إليه ببعض الأشعار^(١) .

وعن أهمية دور المعنى في توجيه الإعراب يقول سيويه :

« وتقول : لاتدن منه يكن خيرا لك . فإن قلت :

لاتدن من الأسد يأكلك

فهو قبيح إن جزمت ، وليس وجه كلام الناس ، لأنك لاتريد أن تجعل تباعده من الأسد سببا لأكله . فإن رفعت فالكلام حسن كأنك قلت : لاتدن منه فإنه يأكلك . وإن أدخلت الفاء فهو حزين وذلك قولك : لاتدن منه فيأكلك^(٢) .

فسيويه يرى أن جزم الفعل في :

لاتدن من الأسد يأكلك .

ينافي المعنى ، لأنه لا يمكن أن يكون تباعد الإنسان « المخاطب » من الأسد سببا في أكله ، بل العكس هو الصحيح ، لذا حكم سيويه على هذا التركيب بالقبح ، لأن الإعراب تناقض هنا مع المعنى ، ومن الضروري أن تتفق الحالة الإعرابية للكلمة مع المعنى المراد من الكلام .

(١) سيويه الكتاب ١/٣٠٧ ، ٣٠٨ .

(٢) المرجع السابق ٣/٩٧ .

والذى ينقل الكلام السابق من دائرة القبح إلى دائرة الحسن، هو أن يأتى الفعل مرفوعا، فيقال :

لاتدن من الأسد يأكلك

أو يكون منصوبا بشرط أن يسبق بالفاء ، فيقال :

لاتدن من الأسد فيأكلك .

لأن حالتى الرفع والنصب هنا تتفقان مع المعنى المفهوم من سياق الكلام .

وقد أراد سيبويه أن يؤكد ماذهب إليه من جواز حالة الرفع عن طريق الاستشهاد بما سمعه من بعض العرب . فقال : « وسمعنا عربيا موثوقا بعربيته يقول : لاتذهب به تغلب عليه ، فهذا كقوله :

لاتدن من الأسد يأكلك » (١) .

وكلما كان التفسير الإعرابى لعناصر الكلام معتمدا على السماع من أصحاب اللغة كان أقرب للواقع اللغوى وبعيدا عن المعيارية .

٣ - ظاهرة العامل :

الأصل فى العمل للأفعال ، وتعمل المصادر عمل أفعالها ومن الأفعال العاملة ظن وأخواتها . ولموقع هذه الأفعال تأثير واضح فى العمل أو عدمه .

فإذا تقدمت الكلام أى سبقت ما تعمل فيه كان ذلك سببا قويا فى تأثيرها الإعرابى على ركنى الجملة الاسمية التى دخلت عليهما، أما إذا توسطت بين المعمولين أو تأخرت عنهما فىلغى عملها .

ويرى سيبويه أن ظن إذا ابتدأ بها الكلام، وألغى عملها أى بطل تأثيرها

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٩٨ .

الإعرابي على معموليها، كان ذلك قبيحا وكذلك المصدر منها. يقول: «واعلم أن المصدر يلغى كما يلغى الفعل، وذلك قولك: متى زيد ظنك ذاهب، وزيد ظنى أخوك، وزيد ذاهب ظنى، فإن ابتدأت فقلت: ظنى زيد ذاهب كان قبيحا لايجوز ألبة، كما ضعف أظن زيد ذاهب»^(١).

فسيبويه يحكم على إلغاء عمل الفعل ظن بالضعف، ويحكم على إلغاء مصدره بالقبح، فالقبح حكم يتساوى مع الضعف فى وصف ظاهرة واحدة هى إلغاء العامل مع تقدمه على أجزاء الجملة.

٤ - الفصل بين المتلازمين [المضاف والمضاف إليه]:

لايجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه لأنهما بمنزلة شئ واحد فهما وحدة لغوية واحدة.

ولكن يجوز الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور فى المستوى الشعرى للغة، لضرورة الوزن والقافية، ومع هذا، فالفصل بهما قبيح عند سيبويه، وقد استشهد سيبويه على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بشبه الجملة ببعض أبيات من الشعر، يقول:

قال ذو الرمة:

كأن أصوات من إيغالهن بنا
أواخر الميسر أصوات الفراريج

فهذا قبيح»^(٢).

فالقبح فى البيت السابق سببه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور، والمضاف والمضاف إليه بمنزلة شئ واحد.

(١) سيبويه، الكتاب ١/ ١٢٤.

(٢) سيبويه، الكتاب ١/ ١٧٩ - ١٨٠.

وهذا تحكم من سيبويه فى لغة العرب أصحاب السليقة اللغوية، وكان عليه أن يقبل هذه اللغة فى هذا المستوى اللغوى الخاص بالشعر ويصفها كما جاءت عن العرب.

فقد ذكر سيبويه فى أكثر من موضع أن بعض الظواهر اللغوية تجوز فى الشعر^(١) دون النثر، والقاعدة يجب أن تستخرج من المستوى النثرى للكلام، لأن الشعر له خصوصيته التى تتضح فى الضرائر.

قبيح ضعيف:

قرن سيبويه حكم القبح بحكم الضعف، وجعلهما حكما واحدا.

وقد تضمن هذا الحكم بعض النقاط منها:

أ - مخالفة الحالة [التعريف والتكثير] .

ب - ظاهرة ضعف العامل .

ج - كثرة الحذف

١ - مخالفة الحالة [التعريف والتكثير] .

الأصل فى الصفة أن تتفق مع الموصوف فى النوع، والعدد، والإعراب، وأيضاً الحالة، ويرى الخليل بن أحمد أنه يمكن أن يقال:

هذا رجل أخو زيد

وقد اعترض سيبويه على المثال السابق ووصفه بأنه:

«قبيح ضعيف» يقول سيبويه «وزعم الخليل أنه يجوز أن يقول الرجل:

هذا رجل أخو زيد، إذا أردت أن تشبهه بأخى زيد. وهذا قبيح ضعيف،

(١) المرجع السابق ٨٥ / ١ .

لايجوز إلا فى موضع الاضطرار ، ولو جاز هذا لقلت : هذا قصر الطويل ،
تريد : مثل الطويل . فلم يجز هذا كما قبح أن تكون المعرفة حالا للنكرة إلا
فى الشعر وهو فى الصفة أقبح « (١) » .

فوجه اعتراض سيويه يرجع إلى مخالفة قاعدة التعريف والتنكير ، فكلمة «
رجل » نكرة وأخو « زيد » معرفة بالإضافة .

ومثل سيويه لهذه المخالفة بمثال هو :

هذا قصرٌ الطويلُ

وهذا المثال لايجوز ، لأنه لم يراع فيه قاعدة وجوب اتفاق التنكير بين
الموصوف والصفة ، كما أنه لايجوز أيضا لما فيه من تناقض فى المعنى بين
القصر والطول .

وسيويه يسمح لمثل هذه الأمثلة - التى لم يراع فيها قاعدة التعريف
والتنكير بين عناصر الكلام - أن تستعمل فى المستوى الشعرى لخصوصيته التى
تمثل فى ضرورة الوزن والقافية .

ب - ظاهرة ضعف العامل :

الأصل فى الحال أن تتأخر عن عاملها وكذلك عن صاحبها ، ويجوز أن
تتقدم على عاملها إذا كان العامل فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه ، فإذا تقدم
الحال على عامل جامد أو ضعيف ، أو تقدم على صاحب الحال المجرور ، كان
ذلك قبيحا عند سيويه ، يقول : « ومن ثم صار مررت قائما برجل لايجوز ،
لأنه صار قبل العامل فى الاسم وليس بفعل ، والعامل الباء ولو حسن هذا
لحسن ، قائما هذا رجل .

(١) سيويه ، الكتاب ١ / ٣٦١ .

فإن قال قائل : أقول مررت بقائماً رجل ، فهذا أخبث ، من قبل أنه لا يفصل بين الجار والمجرور ، ومن ثم أسقط ربَّ قائماً رجلٍ . فهذا كلام قبيح ضعيف ، فاعرف قبحه ، فإن إعرابه يسير « (١) » .

فالقبح هنا عند سيويه يرتبط بمخالفة القواعد بين العامل والمعمول ففي :
مررت قائماً برجل .

تقدمت الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلى .

وفي مثل : قائماً هذا رجل .

تقدمت الحال على عامل ضعيف ، لأنه عامل معنوي ، أى فى معنى الفعل المفهوم من اسم الإشارة ، فالعامل تضمن معنى الفعل أشير دون حروفه .

وقد ألمح سيويه إلى أن إعراب الأمثلة السابقة سهل يسير لكن الأجدى والأفصح معرفة قبحها ، أى المخالفة فى ترتيب بناء عناصر الكلام طبقاً للعامل والمعمول .

والجائز فى المثالين السابقين أن يقال :

مررت برجل قائماً

وهذا رجل قائماً .

ويلاحظ أن سيويه يجيز أن يكون صاحب الحال نكرة يقول :

ومثل ذلك : مررت برجل قائماً ، إذا جعلت المجرور به فى حال قيام .

وقد يجوز على هذا : فيها رجل قائماً ، وهو قول الخليل ، ومثل ذلك : عليه مائة بيضا « (٢) » .

(١) سيويه ، الكتاب ٢/ ١٢٤ .

(٢) سيويه ، الكتاب ٢/ ١١٢ .

ج - كثرة الحذف :

أطلق سيبويه حكم « قبيح ضعيف » عند تناوله حذف الفعل بعد أداة الشرط « إن » إذا اتصلت بالاسم ، فقال :

« و من ذلك قولك : مررت برجل صالح وإن لا صالحاً فطالح » .

ومن العرب من يقول : إن لا صالحاً فطالحاً ، فكأنه يقول :

إن لا يكن صالحاً فقد مررت به أو لقيته طالحاً .

وزعم يونس أن من العرب من يقول : إن لا صالحاً فطالح على : إن لا

أكن مررت بصالح فبطالح .

وهذا قبيح ضعيف ، لأنك تضمّر بعد إن لا فعلاً آخر فيه حذف غير الذى

تضمّر بعد إن لا فى قولك : إن لا يكن صالحاً فطالح « (١) .

فسيبويه يرى أنه يجوز فى المثال السابق وجهان من الإعراب هما :

١ - نصب الاسم الأول « طالحاً » وجر الثانى « فبطالح » .

٢ - نصب الاسمين معاً .

أما جر الاسمين معاً فيؤدى إلى كثرة الحذف ، وبالتالي إلى كثرة التقدير

فسيبويه يحكم القاعدة التى تقول : إن كثرة الحذف تضعف الكلام ، وتصفه

بالقبح والضعف ، وهذه القاعدة من صنع سيبويه .

والذى رواه يونس مسموع من العرب ، ويونس عالم ثقة عند سيبويه ،

ومع هذا وصف سيبويه كلام بعض العرب - الذى رواه يونس - بالقبح

والضعف .

(١) سيبويه الكتاب ١/ ٢٦٢ - ٢٦٣ .

والواجب أن تؤخذ القاعدة من النص اللغوي المسموع من العرب لا أن تكون سهما خارقا يمزق أجزاء الجملة ويصفها بالضعف والقبح .

وقد حكم سيبويه على التركيب الذى وضع فيه بعض الأجزاء فى غير موضعها بالخيب ، وهو حكم يرادف عنده القبح ففى مثل :

هذا زيد أسودَ الناس

وهذا أخوك عبدَ الله

يرى سيبويه أن الكلام السابق « كلام خبيث يوضع فى غير موضعه »^(١) .

ووجه الخيب هنا هو مجئ الحال معرفة فى المثال الأول {أسود الناس} ومخالفة عبد الله ما قبله فى الحركة الإعرابية فهو مبين له والحال الأصل فيها أن تكون نكرة ، يقول سيبويه :

« فالنكرة تكون حالا وليست شيئا بعينه قد عرفه المخاطب قبل ذلك »^(٢) .

ردى :

وصف سيبويه بعض لغات العرب بالرداءة لأنها خالفت الكثرة المضطردة فى الاستعمال ، مثل :

العدد المركب مثل : خمسة عشر يبنى على الفتح دائما سواء أكانت العشرة مقترنة بأل أو مضافة ، هذا ماجاء عن العرب يقول سيبويه « واعلم أن العرب تدع خمسة عشر فى الإضافة والألف واللام على حال واحدة »^(٣) .

ومن العرب من أعرب كلمة عشر عند الإضافة فيقول :

(١) المرجع السابق ١١٤/٢ .

(٢) سيبويه الكتاب ١١٤/٢ .

(٣) المرجع السابق ٣ / ٢٩٨ - ٢٩٩ .

خمسة عشر

يقول سيبويه « وهى لغة رديئة »^(١).

ووصف سيبويه تغيير حركة بنية الكلمة بالرداء والغلط فى قول بعض العرب على لسان أبى الخطاب^(٢) ادعاه من دعوت فيكسرون العين على التوهم، أى توهم سكون العين للجزم وقبلها ساكن، فيحركون العين بالكسر حتى لا يلتقى ساكنان .

وقد كسر قوم من ربيعة الهاء فى قولهم : منهم ، فأتبعوا كسر الميم كسر الهاء ، لأن النون ساكنة وليست حاجزا حصينا، وقد وصف سيبويه هذه اللغة فقال : « وهذه لغة رديئة »^(٣).

ووصف أيضاً قول ناس من بكر بن وائل حين نطقوا كلمتى أحلامكم وبكم، بكسر الكاف فيهما بشدة الرداء ، فقال وهى رديئة جدا^(٤).

خطأ :

خطأ سيبويه بعض التراكييب فى المستوى الشرى للكلام وأجازها فى المستوى الشعرى لحاجته إلى الضرورة، ومثال ذلك الجزم بـ « إذا » وجعلها بمنزلة إن الشرطية ، وإذا أداة شرط تربط بين الشرط والجواب ، ولكن ليس لها تأثير إعرابى ، فهى أداة شرط غير جازمة .

ولكن يجوز أن تأتى جازمة^(٥) فى الشعر مثل قول الفرزدق :

(١) المرجع السابق ٣/٢٩٩ .

(٢) المرجع السابق ٤/١٦٠ .

(٣) سيبويه الكتاب ٤/١٩٦ .

(٤) المرجع السابق ٤/١٩٦ .

(٥) المرجع السابق ٣/٦١ ، ٦٢ .

ترفع لى خنْدِفِ والله يرفع لى

ناراً إذا خَمَدت نيرانهم تَقَدِّ

فسيبويه يراعى هنا المستوى الشعري للكلام ، ويعترف بخصوصيته وأنه يجوز فيه مالا يجوز في المستوى الثرى .

وعند إضافة الكاف إلى ياء المتكلم فى الضرورة الشعرية يقال : كى بكسر الكاف ، أما كى بفتح الكاف فخطأ عند سيبويه ، لأنه « ليس فى العربية حرف يفتح قبل ياء الإضافة »^(١) .

فسيبويه خطأ هنا مثالا مفترضا الغرض منه بيان الخطأ من الصواب .

كما ارتبط حكم « خطأ » عنده أيضا بينه الكلمة ، فلا يجوز أن يثنى عشرون ، ومائتان ، وألفان ، فلا يقال : عشرونان ، ولامائتانان ، وألفانان » وهذا لا يكون وهو خطأ لا تقوله العرب »^(٢) .

وقد فاضل سيبويه فى تقييده بين التراكيب ، فذكر منها :

القوى ١٦/٢ ، ١٥٨ ، والأقوى ١/١٧٤ .

والجيد ١/١٦٩ ، ١٨١ ، ٢٦٠ ، والأجود ١/٧٦ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ١٧٠ .

١٣٦/٢ ، ٣٣٦/٣ .

والحسنى ١/١٣٩ ، ٥٨ ، ٥٤ ، والأحسن ١/١٢٥ ، ٨٧ ، ٨٤ ، ٥٦ .

والخبيث ٢/١١٤ ، والأخبث ٢/١٢٤ .

والقبيح ١/٢٧٧ ، ٢٩٤ ، ٣٠٧ ، والأقبح ١/١٠٧ ، ٣٦١ ، ١١/٣ .

(١) المرجع السابق ٢ / ٣٨٥ .

(٢) سيبويه الكتاب ٣ / ٣٩٣ .

ونذكر هنا بعض الأمثلة على مفاضلة سيبويه بين التراكيب^(١) في القوة :

التركيب الأقوي

التركيب القوي

كم درهما لك .

١ - كم لك درهما .

كم رجلاً أذاك .

٢ - كم أذاك رجلاً .

كم رجلاً ضربت .

٣ - كم ضربت رجلاً .

فـ « كم » لها الصدارة ، لأنها استفهامية ، ويجوز أن يفصل بينها وبين تمييزها بالجار والمجرور ، والجملة الفعلية ، وهذا أسلوب قوي ، والأقوى منه أن يلي كم التمييز ، فلا يفصل بينهما .

فالتفاضل هنا عند سيبويه يرتبط بترتيب الوظائف داخل التركيب اللغوي .

فالأقوى في الأمثلة السابقة أن يأتي الكلام على النمط التالي :

مبتدأ + تمييز + خبر

مثل : كم رجلاً أذاك .

مما تقدم من طريقة سيبويه في تقعيده اللغوي نلاحظ مايلي :

١ - أنه تأثر ببعض مصطلحات الحديث عند حكمه على بعض التراكيب اللغوية ، وهذا التأثر كان له قاسم مشترك هو المعنى اللغوي للكلمة قبل أن تصبح مصطلحاً ذا دلالة معينة عند أهل كل علم ، وتأخذ مفهوماً خاصاً يتفق أو يتغير بين العلوم ومن هذه المصطلحات مصطلح ضعيف ، والضعف في اللغة : هو ما انحط عن درجة الفصيح^(٢) ، أي أنه أقل منزلة من الفصيح ، وبهذا المعنى عرف عند أهل الحديث ، فالضعيف

(١) انظر المرجع السابق ١٥٨/٢ ، ١٥٩ .

(٢) السيوطي ، المزهري ج١ ص ٢١٤ .

مابعد عن صفات الصحيح، والحسن، وقد قسم علماء الحديث الضعيف إلى أقسام مختلفة منها : المرسل ، والمنقطع، والمعضل، والمدلس، والمعلل، والمضطرب ، والمقلوب ، والشاذ، والمنكر ، والمتروك .

أما سيبويه فقد اعتمد على المعنى اللغوي للكلمة ، وأصبح مصطلح الضعف عنده يعنى البعد عن الاستقامة النحوية و الدلالية ، وكان هذا المصطلح يتساوى أحيانا فى الرتبة عند سيبويه مع مصطلح القبح ، فيقول أحيانا « وهذا قبيح ضعيف »^(١).

٢ - وضع سيبويه بعض الأحكام التى تعبر عن حالة الجواز، وكذلك القرب من الاستقامة اللغوية ، وهو ماأسماه مستقيم حسن ، مثل : جيد ، وقوى ، وحسن ، وكلها أحكام تدل على جواز التركيب وقبوله نحويا ودلالياً .

وفى المقابل وضع بعض الأحكام التى تدل على عدم الاستقامة اللغوية ، مثل : قبيح ، ضعيف ، قبيح ضعيف ، خبيث . كما وضع أيضاً بعض المصطلحات التى تصف التراكيب الممنوعة مثل : محال ، محال كذب .

والأحكام الخاصة بعدم جواز التركيب مثل : قبيح ، وضعيف ، وخبيث صدرت من سيبويه على أمثلة مفترضة مصنوعة ، لم تدخل فى دائرة المسموع من العرب ، وكان الغرض منها هو بيان الخطأ من الصواب .

كما كان الهدف منها أيضاً هو التدريب على حفظ القواعد النحوية، فهى نماذج للشرح والإبانة ، كأن يقول مثلاً :

● فلو قلت . ● فإن قال قائل .

وانصب القليل من هذه الأحكام على المسموع من العرب .

(١) سيبويه ، الكتاب ٢/١٢٤ .

مثل قول ذى الرمة :

كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس أصوات الفراريج

فقد فصل ذو الرمة بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور لذا وصف سيويه هذا الفصل بالقبح^(١).

وفى قول بعض العرب كما رواه يونس :

مررت برجل صالح إن لا صالح فبطاح

وصف سيويه القول السابق بأنه قبيح ضعيف^(٢).

وكان على سيويه ألا يخطئ النصوص اللغوية المسموعة من العرب، وألا يصدر أحكاما عليها بالقبح والضعف، بل كان عليه أن يصف هذه النصوص، ويشير إلى أنها لا تتفق مع الكثرة المضطردة من النصوص الأخرى.

ويلاحظ أن سيويه لم يضع المعايير الدقيقة التي تفرق بين هذه الأحكام، فلم يكن هناك فرق عنده بين القبيح والضعيف، ولا بين الجيد القوي، فأحيانا يصف الظاهرة اللغوية بالقبح ويصفها بالضعف أو الخبث، ويعنى بذلك عدم الجواز والبعد عن التركيب المستقيم الحسن.

(١) سيويه، الكتاب ١/١٧٩ - ١٨٠.

(٢) المرجع السابق ١/٢٦٢.

الخاتمة

يمكن أن نستخلص النتائج التالية :

١ - التأثير بالمنهج :

تأثر سيبويه بمنهج أهل الحديث فى مراعاة الدقة التامة فيمن يؤخذ عنه النص اللغوي، فقد اهتم سيبويه بهذا المنهج، وأخذ اللغة عن أهل الثقة من العرب، وعمن يوثق به من الرواة، فالتثبت فى مصدر الرواية اللغوية، والأخذ عمّن يوثق به كان منهجاً لسيبويه، كما كان منهج علماء الحديث من قبله .

٢ - التأثير بالمصطلح :

تأثر سيبويه ببعض المصطلحات عند علماء الحديث، وجعل هذه المصطلحات أحكاماً، يصدرها على بعض التراكيب اللغوية مثل : حسن، جيد، قوى، ضعيف كما أضاف بعض المصطلحات الخاصة به، مثل : قبيح، خبيث، ردى، مستقيم، خطأ .

٣ - الأحكام التى أطلقها سيبويه كانت تقع على التراكيب اللغوية المفترضة والمصنوعة لغرض الشرح والتعليم، وأن القليل منها انصب على الأمثلة المسموعة من العرب .

٤ - التراكيب اللغوية عند سيبويه تنقسم إلى قسمين :

جائزة، وغير جائزة وقد وصف النوع الأول ببعض الأوصاف منها : مستقيم، وحسن، وقوى، وجيد، وعربى جيد، وجائز .
أما النوع الثانى فقد أصدر عليه بعض الأحكام منها :

قيح ، ضعيف ، خبيث ، ردى ، محال ، خطأ .

٥ - لم يضع سيبويه المعايير الدقيقة التي تفرق بين الأحكام التي أصدرها على التراكيب اللغوية ، فلا نجد عنده فرقا بين القوى والجيد ، والحسن ولا بين القبيح ، والضعيف والخبيث ، وإن كان يجمع كل هذه الأحكام فى دائرتين :

الأولى : المستقيم الحسن [الجائز] .

وهو التركيب الذى وضع فيه كل عنصر فى موضعه الصحيح نحويا .

الثانية : غير الجائز .

وتضم التراكيب التي وضعت فيها بعض العناصر فى غير موضعها الصحيح نحويا .



مركز تحقيقات كالمبيوتر علوم راسدى

المصادر والمراجع

- د. أحمد عمر هاشم ، أضواء على مصطلح الحديث ، دارالمنار القاهرة ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .
- د. بكري شيخ أمين ، أدب الحديث النبوي ، دار الشروق بيروت - القاهرة ، ط الخامسة ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- د. تمام حسان ، الأصول ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٢ م .
- ابن تيمية (أبو العباس أحمد) ، علم الحديث ، تحقيق وتعليق موسى محمد علي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط الثانية ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ابن جنى ، الخصائص ، حققه محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، ط الثالثة ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- د. خديجة الحديثي ، دراسات في كتاب سيبويه ، وكالة المطبوعات - الكويت ، دار غريب للطباعة ، القاهرة .
- الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن) ، طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، ط الثانية ، ١٩٨٤ م .
- الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق) ، مجالس العلماء ، تحقيق عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض ، ط الثانية ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣ - ١٩٧٩ م .

- السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله) ، أخبار النحويين البصريين ، تحقيق طه محمد الزيني ، محمد عبد المنعم خفاجي ، مصطفى البابلي الحلبي بمصر ، ط الأولى ، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .
- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن) .
* كتاب الاقتراح في علم أصول النحو ، تحقيق وتعليق د. أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة بالقاهرة ، ط الأولى .
- * الزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، عيسى البابلي الحلبي بالقاهرة ، بدون تاريخ .
- د. صبحي الصالح ، علوم الحديث ومصطلحه عرض ودراسة ، دار العلم للملايين ، بيروت ط الخامسة ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٦م .
- ابن الصلاح ، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- أبو الطيب اللغوي (عبد الواحد بن علي) ، مراتب النحويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر بالقاهرة ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- الطيبي (الحسين بن عبد الله ت ٧٤٣) ، الخلاصة في أصول الحديث ، تحقيق صبحي السامرائي ، مطبعة الإرشاد - بغداد ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- د. عبد الصبور شاهين ، دراسات لغوية ، المطبعة العالمية بالقاهرة ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .

- عبد الوهاب عبد اللطيف ، المعتصر من مصطلحات أهل الأثر ، مطبعة الفجالة بالقاهرة ، ط الأولى ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م .
- على النجدى ناصف ، سيبويه إمام النحاة ، عالم الكتب بالقاهرة ، ط الثانية ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- ابن فارس ، الصاحبى ، تحقيق أحمد صقر ، عيسى البابلى الحلبي بالقاهرة ، بدون تاريخ .
- القفطى (جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م .
- ابن كثير ، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، تأليف أحمد محمد شاكر ، دار الكتب - بيروت - لبنان ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
- د. محمد أديب صالح ، لمحات فى أصول الحديث ، المكتب الإسلامى بيروت - دمشق ، ط الرابعة ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- د. محمد حماسة عبد اللطيف : مركز تحقيق وتطوير علوم راسدى
- * الضرورة الشعرية فى النحو العربى ، مكتبة دار العلوم ١٩٧٩م .
- * النحو والدلالة ، مطبعة دارالسلام بالقاهرة ، ط الأولى ١٩٨٣م .
- د. محمد محمد أبو شهية ، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين ، سلسلة البحوث الإسلامية ، مطبعة الأزهر الشريف بالقاهرة ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- د. محمود الطحان ، تيسير مصطلح الحديث ، مطابع دار التراث العربى ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- د. محمود فهمى حجازى .
* علم اللغة العربية ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ،
بدون تاريخ .
- * الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع
بالقاهرة ، بدون تاريخ .
- د. مصطفى جطل ، نظام الجملة ، المؤسسة العلمية للوسائل التعليمية ،
حلب ، سوريا ، ١٩٨٢م .
- ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي
الدين عبد الحميد ، ط الخامسة ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .



مركز تحقيقات كالمبيوتر علوم إسلامى